الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كليـــة : العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســم : العلوم الإقتصاديـــــــــة

رقـــم : .....

ميـــــدان : علوم إقتصادية تجارية وعلوم التسيير

فـــرع : نقـــــــدي وبنكـــــــي .

تخصص: نقـــــــدي وبنكـــــــي .

مذكـرة مقدمة ضمـــن متطلبات نيـــل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة :

بن لمخربش أحمد عبدالباسط

عابـــــــد سميـــــر

التمويل الإسلامي كآلية لتمويل الإقتصاد

" دراسة حالة الجزائر مقارنة بدول أخرى "

(2020 – 1990)

لجنة المناقشة :

د.	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د.	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د.	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية :2022/2021.

بسم الله الرحمن الرحيم

قالى تعالى

{ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار و الأفئدة لعلكم تشكرون . . .

سورة النحل الآية رقم 78

شكر و عرفان

الشكر الجزيل والحمد لله العلي القدير الذي وفقنا وأعاننا لإنهاء هذا العمل المتواضع ، كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المؤطر : **بوخرص عبدالحفيظ** على التوجيهات التي امدنا بها طيلة هذا العمل كما نشكر كل الذين قدموا لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ..

الشكر موصول لكل من قدم لنا النصيحة أو ملاحظة أو كلمة طيبة مشجعة .

****

الطلبة :

بن لمخربش أحمد عبدالباسط

عابـــد سميـــــــــر

الإهداء

إلى وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقّرها في كتابه العزيز

** أمي الغالية **

الى الذي لم يتهاون يوما في توفير سبيل الخير والسعادة لي ..

وكان خير مثال لرب الأسرة ..

** أبي الغالي **

إلى من علموني حروفًا من ذهب وكلمات من دُرر .. وعبارات أسمى وأجلى عبارات في العلم .. إلى من صاغوا من عملهم حروفًا ، ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح ... إلى أساتذتي الكرام ....

إلى إخوتي .. إلى كل العائلة الكريمة ..إلى أصدقائي ..

إلى كل من ساندني في كتابة هذه المذكرة ...

إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير

إلى الجميع أهدي خلاصة جهدي ....

** بن لمخربش أحمد عبدالباسط **

** عابـــد سميـــــــــر **

الفهـــــــرس

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
اهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال والجداول	
مقدمة	أ- ب –ج - د
الفصل الأول : دراسة تحليلية للتمويل الإسلامي	
تمهيد	03
المبحث الأول : ماهية التمويل الاسلامي	04
*** المطلب الأول :** مفهوم التمويل الاسلامي	04
*** المطلب الثاني :** خصائص التمويل الاسلامي	05
*** المطلب الثالث :** أهداف التمويل الاسلامي	06
المبحث الثاني : اهم صيغ التمويل الاسلامي	06
*** المطلب الأول :** صيغ المضاربة	07
*** المطلب الثاني :** صيغ المشاركة	09
*** المطلب الثالث :** صيغ تمويل اخرى	11
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني : البنوك الإسلامية نشأة وتطور	
تمهيد	19
المبحث الأول : البنوك الإسلامية في الجزائر	20
*** المطلب01 :** مفهوم ونشأة البنوك الإسلامية في الجزائر	20
*** المطلب 02 :** خصائص البنوك الإسلامية	25

* **المطلب 03 :** أهداف البنوك الإسلامية .	27
المبحث الثاني : الفرق بين البنك التقليدي والبنك المصرفي .	30
* **المطلب 01 :** المقارنة من حيث المفاهيم .	32
* **المطلب 02 :**المقارنة بين موارد واستخدمات البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية .	35
* **المطلب 03:** أوجه التشابه والإختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية .	38
خلاصة الفصل	41
الفصل الثالث : البنوك الإسلامية في الجزائر (دراسة حالة بنك البركة)	
المبحث الأول : بنك البركة	42
* **المطلب01 :** تعريف بنك البركة الجزائري والهيكل التنظيمي له .	
* **المطلب 02 :** مصادر أموال بنك البركة الجزائري وخدماته .	
* **المطلب 03 :** معايير تمويل بنك البركة الجزائري وأهم التمويلات التي يقدمها .	
المبحث الثاني : تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا	44
* **المطلب01 :** نشأة المصارف الاسلامية ومكانة التمويل في النضام الكلي	45
* **المطلب 02 :** دور المصارف الإسلامية في تخصيص الموارد وأدئها العام النظام المصرفي	47
* **المطلب 03 :** علاقة المصارف الإسلامية بمؤشرات التنمية الاقتصادية الماليزية.	52
المبحث الثالث : الصيرفة الإسلامية في السودان	55
* **المطلب01 :** الجهاز المصرفي السوداني	55
* **المطلب02 :** المنتجات المالية بالسودان	57
* **المطلب03** :ادوات الابتكار المالي الإسلامي في السودان (صكوك الإسلامية الحكومية)	64
خلاصة الفصل	69
الملاحق	71
خاتمة	76
قائمة المراجع	79

فهرس الأشكال والجداول

1- **قائمة الجدوال :**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم نقاط الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث المفاهيم البنوك التقليدية	29
02	تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة 2008-2015	46
03	القيمة المضافة ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لسنة 2014	49
04	مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل	50
05	إصدارات شهادة شهامة 2011-2018	58
06	مبيعات شهادة شهامة 2011-2018	59
07	إصدارات شهادة شهامة 2011-2018	60
08	مبيعات شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) 2011-2018	61
09	مبيعات شهادة (شاشة) 2015-2018	62
10	نشاط السوق الثانوية لبورصة السودان للفترة 2011-2017	63
11	مبيعات شهادات صندوق الذهب (بريق) لسنة 2018.	67
12	الارتباط بين الناتج المحلي الخام وبعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية " 1998-2017	73
13	الارتباط بين دخل الفرد الماليزي وبعض مؤشرات الصيرفة الاسلامية1998-2017	74
14	الارتباط بين دخل الفرد الماليزي وبعض مؤشرات الصيرفة الاسلامية1998-2017	74

2- **قائمة الأشكال :**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الخطوات العملية لتنفيذ عمليات المرابحة للآمر بالشراء	12
02	توزيع التمويل المصرفي في ماليزيا حسب الغرض ديسمبر 2015	47
03	توزيع التمويل المصرفي في ماليزيا حسب القطاع 2015	48
04	مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في ماليزيا	51
05	مقارنة بين تكاليف المصاريف الإسلامية والتقليدية في ماليزيا (2008-2015)	51
06	تطور إصدار صكوك المشاركة (شهامة) خلال الفترة (1999-2018)	64
07	تطور إصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة (2004-2018)	65
08	الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال رؤية "2020 (بالمليار دولار)	71
09	تطور مؤشر الدخل الفردي الماليزي ضمن رؤية 2020"	71
10	تطور مؤشر تكوين رأس المال الثابت ضمن رؤية ماليزيا 2020	71
11	تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا(1998-2017)	72

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

مقدمـــــــة

1.الإشكالية

2.فرضيات الدّراسة

3.أهمية الدّراسة

4.أهداف الدّراسة

5. اسباب اختيار الموضوع

6. حدود الدّراسة

7.منهج الدّراسة

8- الدراسات السابقة.

8. هيكل الدّراسة .

مقدمـــــــــــــة :

إحتلت عملية التمويل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية، وهذا كونها تمد القطاع الاقتصادي بمختلف الأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية،حيث بآت الاهتمام بالتمويل الاسلامي ظاهرة تكاد تكون كونية تزامنا مع إتساع الاهتمام بالإسلام سلبا وإيجابا،فأفة الربا في البنوك المعاصرة وإنتشرت كانتشار مرض مزمن يصعب إنتشاله من الجسد فعجز المفكرون ورجال الاقتصاد على حل هذه المشكلة.

هنا برزت البنوك الإسلامية كبديل للتمويل التقليدي،حيث شهد العالم الإسلامي حركة تحرر وصحوة إسلامية أدت إلى حتمية البديل الاسلامي للمؤسسات المورثة عن العلم العربي والقائمة على التنمية الاقتصادية.

إن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورية إقتصاديةحتميةلكل مجمع اسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تسير التبادل والمعاملات وتسير الإنتاج في إطار الشريعة الاسلامية،وأن البنوك الإسلامية متعددة الصيغ في التمويل مماكان له دور في التنمية الاقتصادية في البلدان العربيةوالاسلامية،وعلى المستوى الدولي وتوجد العديد من التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل الإسلامي مثل ماليزيا والسودان فمن خلال ماسبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

أولا : الاشكالية :

ما هو التمويل الاسلامي ، وما الفرق بين التمويل الاسلامي في الجزائر وفي الدول الاخرى؟

وللإجابة عن الاشكالية يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية كالتالي :

* ما لمقصود بالتمويل الاسلامي في الاقتصاد؟وفي ما تتمثل أهم الصيغ للتمويل الاسلامي؟

* ماواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

* ماهو واقع المصارف الإسلامية في السودان وماليزيا كتجارب دولية رائدة؟

ثانيا : فرضيات الدراسة :

* التمويل الإسلامي هوا عملية تقديم الأموال من مالكيها إلى شخص آخر ليتصرف فيها ، ضمن أحكام الشريعة الإسلامية المحرمة لمبدأ التعامل بالفائدة الربوية ،ومن اهم صيغه (المضاربة ، المشاركة ،المرابحة والسلم ....،)

* بإمكان الصيرفة الإسلامية أن وتساهم في تمويل الاستثمار في مختلف القطعات بالرغم من حداثة نشأتها في الجزائر بعد تبني فكرة الصيرفة الإسلامية من طرف السلطات العمومية سنة 2020.

*تعتبر السودان وماليزيا من الدول الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية.

ثالثا : اهمية الدراسة :

– تكمن أهمية الدراسة كونها تعالج حاجة الاقتصاد الجزائري إلى بدائل تمويلية غير البدائل التقليدية ،والتعرف بها متمثلة في التمويل الاسلامي إضافة إلى ضرورة مسايرة النضام البنكي لمختلف التطورات وتبني التمويل الإسلامي كونه أصبح محل اهتمام العديد من الدول

رابعا : اهداف الدراسة :

* الإلمام بموضوع التمويل الإسلامي

* إبراز الدور الهام للمصارف الإسلامية في التمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية

* اضهار مدى شمولية صيغ التمويل الإسلامي وإمكانية تطبيقها في كافة المجالات القتصادية

خامسا : أسباب اخبار الموضوع :

* كون هذا المجال أصبح ضرورة حتمية للاقتصاد الوطني خاصة أن العمل به يعتبر سنة نبوية فيما يخص المعاملات المالية من المنصور الاسلامي

* توضيح آليات التمويل الإسلامي والفرق بينها وبين التمويل التقليدي

* عرض تجارب دولية رائدة في مجال الصيرفة الاسلامية

سادسا : حدود الدراسة

الزمنية: 1990-2020

المكانية :حتى يتمكن من الإحاطة بجوانب الموضوع تم دراسة وتحليل تجارب كل من السودان وماليزيا

سابعا :منهج الدراسة :

لمعالجة جوانب هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحايل لتلاؤمهما مع متطلبات الدراسة حيث استخدمنا المنهج الوصفي في شرح وتوضيح الجوانب النضرية لتمويل الاسلامي والمفاهيم الأساسية حول صيغ المصرفية الإسلامية أما المنهج التحليلي فقد استخدمنها عند تسليط الضوء على واقع تجربة المصارف كل من السودان و ماليزيا

ثامنا :الدراسات السابقة :

مما لاشك فيه أن موضوعنا كان محل اهتمام الكثير من المحللين والباحثين ،مستوحى من دراسات سابقة فمايلي البعض منها

*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك الإسلامية من إعداد الطالب قراي الوردي ،بجامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،2021/2020

*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي من إعداد الطالب ميلود بن مسعودة بجامعة الحاج لخضر بيباتنة ،2008/2007

تاسعا:هيكل الدراسة

بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم خطة البحث الى ثلاث فصول على الشكل التالي

الفصل الاول:حيث هذا الفصل تطرقنا لدراسة تحليلية للتمويل الإسلامي من خلال التطرق إلى ماهية التمويل الإسلامي في المبحث الأول واهم صيغ التمويل كمبحث ثاني.

أما الفصل الثاني :حيث خصصنا هذا الفصل إلى البنوك الإسلامية ..نشأة وتطور ، وتم تقسيم هذا الفصل الا مبحثين ،المبحث الاول تناولنا فيه البنوك الإسلامية في الجزائر ، أما المبحث الثاني خصصناه لتوضيح الفرق بين البنك التقليدي والبنك المصرفي .

الفصل الثالث : حيث تم دراسة البنوك الإسلامية في الجزائر (دراسة حالة بنك الجزائر) ، وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ، المبحث الأول : بنك البركة ، المبحث الثاني : تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا ،

أما المبحث الثالث : خصصناه الى دراسة الصيرفة الإسلامية في السودان .

الفصل الأول

دراسة تحليلية للتمويل الإسلامي

- تمهيـــــــــــد
- **المبحث الأول : ماهية التمويل الإسلامي .**
- المطلب الأول : مفهوم التمويل الإسلامي .
- المطلب الثاني : خصائص التمويل الإسلامي .
- المطلب الثالث : أهداف التمويل الإسلامي .
- **المبحث الثاني : أهم صيغ التمويل الاسلامي**
- المطلب الأول : صيغ المضاربة
- المطلب الثاني : صيغ المشاركة
- المطلب الثالث : صيغ تمويل اخرى
- خلاصة الفصل .

تمهيد:

بات الاهتمام بالتمويل الاسلامي ظاهرة تكاد تكون كونية تزامنا مع اتساع الاهتمام بالإسلام سلبا وايجابا وتأثره المتسارع في الساحة الدولية على جميع الاصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية ، اضافة الى أن التمويل في البنوك الاسلامية يطور عمل البنك ويساعده على التنمية ،وهذا راجع الى أساليب التمويل المتعددة حسب الصيغ المختلفة ذات الطابع الشرعي الاسلامية ، لذا حرصنا في هذا المبحث الى التعريف بالتمويل الاسلامي وابراز اهم الخصائص التي تميزه اضافة الى التعريف بأهم الصيغ الفاعلة في هذا المجال حيث تم تقسيم هذا الفصل كما يلي :

- المبحث الاول: ماهية التمويل الاسلامي

* المطلب الاول : مفهوم التمويل الاسلامي

* المطلب الثاني : خصائص التمويل الاسلامي

* المطلب الثالث : اهداف التمويل الاسلامي

- المبحث الثاني : صيغ التمويل الاسلامي

* المطلب الاول : صيغة التمويل بالمضاربة

* المطلب الثاني : صيغة التمويل عن طريق المشاركات

*المطلب الثالث : صيغ تمويل اخرى

- خاتمـــــــــــة.

المبحث الاول : ماهية التمويل الاسلامي

لعملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية حيث يعتبر أداة ضرورية لأي اقتصاد، فهو الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة ومن خلاله تضمن المؤسسة مواصلة نشاطها الاقتصادي وجعله أكثر ديناميكية لدفع عجلة الاقتصاد الى الأمام ،ولتجنب المعاملات الربوية وجب على المسلمين العمل بالتمويل الاسلامي الذي سنعرف ماهيته في هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم التمويل الاسلامي :

قبل التعرف على مفهوم التمويل الاسلامي، لابد أولا من معرفة المقصود بمفهوم التمويل عامة، لأن التمويل الاسلامي هو جزء من التمويلات المقدمة سواء من المصرف الاسلامي ام غيره.

فالتمويل لغة هو: مصدر لكلمة موّل ، وهي بمعنى اعطاء المال لمن يحتاجه في شأن ما (**01**)

التمويل اصطلاحا:اختلفت مفاهيم التمويل باختلاف مشارب المؤلفين ولعل الصواب والأشمل ما ذهب اليه أحدهم حيث عرف التمويل كالتالي "علاقة تبني على تمكين شخص أو وحدة اقتصادية من استعمال الموارد شخص آخر ،اما بدون مقابل او مع تأجيل المقابل"(**02**)

كما يعني التمويل في الاقتصاد بانها العملية والاطراف التي تتم بها انتقال رؤوس الاموال من أصحاب الفائض الى أصحاب العجز ، اي من مناطق الوفرة الى مناطق الندرة ، وفي الاقتصاد الكلي هو انتقال الاموال من المدخرين الى المستثمرين .

- "التمويل الاسلامي هو تقديم تمويل عيني أو معنوي الى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية "

- "يعتبر التمويل الاسلامي توظيف لودائع البنك (موارد البنك) بدون التدخل في عمليات اصدار الأسهم أو .

الاكتتاب فيها من منطلق أن ما يدره السهم عائدا أو ربحا" .

- "يعرفه د. منذر قحاف بانه: ((فالتمويل المباح او التمويل الاسلامي هو تقديم ثروة عينية او نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها الى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية))" (**03**)

1- الياس عبدالله أبو الهيجاء : تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية –دراسة حالة الاردن-بكالوريوس محاسبة – جامعة اليرموك ،2007-ص18.

2_ عبيد محمد : مبادئ التمويل الاسلامي في مواجهة الازمات ،الملتقى الوطني الاول حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ، جامعة محمد بوضياف – مسيلة ، الجزائر ، ص7 .

3- د. علي محبوب – د.علي سنوسي : سياسات دعم المقاولاتية في تفعيل التمويل الاسلامي للقطاع الزراعي في الجزائر ، الملتقى العلمي الوطني حول المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية ، جامعة محمد بوضياف .مسيلة ، الجزائر ص 9 .

- "وعرفه الصندوق النقـــــد الدولي : ((يشير مصطلح التمويل الاسلامي الى تقديم الخدمات المالية طبقا للشريعة الاسلامية ومبادئها وقواعدها . وتحرم الشريعة تقاضي الربا(الفائدة) وتقديمها ، والغرر(عدم اليقين المفرط) ، والميسر(القمار)، وعمليات البيـع على المكشوف أو انشطة التمويل التي تعتبرها ضارة بالمجتمع، وبدلا من ذلك يتعين على الاطراف المعنية اقتسام المخاطر والمنافع المترتبة على المعامـــلات التجارية كما ينبغي ان يكون للمعاملـــــــــة غرض اقتصادي حقيقي دون مضاربة لا داعي لها، والا تنطوي على اي استغلال لأي من الطرفين)) (01)

المطلب الثاني : خصائص التمويل الاسلامي :

تميز التمويل الاسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن التمويل التقليدي يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

أساليب التمويل الاسلامية تنقل التمويل من أسلوب الضمان و العائد الثابت الى أسلوب المخاطرة والمشاركة فالغنم بالغرم ولا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب أخر كما في التمويل التقليدي وهو بذلك يحقق معيار العدل في المعاملات.

سعر الفائدة كثمن للإقراض والاقتراض هو ربا محرم شرعا فضلا على أنه عملية دخيلة على النظام البشري، تؤدي الى تضخيم النشاط التمويلي بالمقارنة مع النشاط الانتاجي ، وهذا عكس أساليب التمويل الاسلامية التي تلغب (أولوية) النشاط الانتاجي على النشاط المالي

التمويل الاسلامي يحرم عمليات المضاربة الآجلة "عمليات الشراء والبيع المستقبلية" ويعتبرها من بيوع الغرر المحرم شرعا بما أن هذه العمليات تهدف الى المتاجرة في أصل لم يتحقق بعد.

تنوع أساليب التمويل الاسلامية وتعددها اذ توجد أساليب للتمويل قائمة على التبرعات والبر والاحسان كالقرض الحسن والصدقات التطوعية والزكاة والوقف، وأساليب للتمويل قائمة على المشاركات كالمشاركة المنتهية بالتمليك والمضاربة

والمساقاة والمزارعة والمغارسة ، وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري كالبيع للآجل وبيع السلم وبيع الاستصناع والتأجير التمويلي(**02**)

* أساليب التمويل الاسلامية تقوم على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية ، وهذا يعني أن المشروعات عند دراستها تخضع للأولويات الاسلامية من ضروريات وحاجيات وتحسينات ،مما يحقق تخصيصا امثل للموار ويحقق ما يصبو اليه البلد من تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

*أساليب التمويل الاسلامية ليست نقيضا للضمانات فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل واخذ الضمانات الكافية التي تؤمن أموالها.

1- الطاهر بن خيرة : أدوات التميل الإسلامي كبديل لتمويل الاقتصاديات النامية ، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ، جامعة محمد بوضياف –مسيلة – الجزائر ص8.

2_ رانيا فراح : دور التميل الإسلامي في دعم وتفعيل الإستثمار في الجزائر – دراسة حالة – بنك البركة – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، علوم اقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2018 -2019 ، ص17.

المطلب الثالث : أهداف التمويل الاسلامي :

تهدف مؤسسات التمويل الاسلامي الى تجميع الاموال وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد بموجب قواعد واحكام الشريعة الاسلامية ، حيث تتمثل هذه الاهداف فيما يلي: (**01**)

* تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية :تسعى مؤسسات التمويل الاسلامي الى ايجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى كل الافراد والمؤسسات ،على أساس المشاركة والمتاجرة واسقاط الفائدة الربوية من عملياتها أخذا وعطاء.

* تلبية طلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية:الدين والثقافة الاسلامية هما السببان الرئيسيان لانتشار القطاع البنكي الاسلامي ،فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على أن يودعها في بنوك ربوية ومنهم من يودع امواله في البنوك الربوية ، لا كنه يرفض الفوائد المترتبة عليها.

* تعد المعاملات المالية من أهم محركات الاقتصاد لذلك فقد وجب عن الاسلام بوضع مبادئ عامة تحكم هذه المعاملات حفاظا على بقاء المسلم اطاره الصحيح، ولعل أهم هذه الضوابط هو الابتعاد عن الربا والاكتناز واستثمار أموالها وفقا لمبادئ المشاركة.

* تحقيق التنمية الاقتصادية:تقع عملية تمويل التنمية الاقتصادية وقيادتها على كاهل الجهاز المصرفي ،ومن ثم تتوقف قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في عملية التنمية على مدى قوته في جذب وتجميع الموارد المالية من الافراد والمؤسسات ذات الفائض، واستخدامها الاستخدام الامثل وفق سلم اولويات متفق عليها، وهذا ما تسعى البنوك الاسلامية الى تحقيقه.

* تحقيق التكافل الاجتماعي: يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الاسلامية حافزا وليس هدفا في حد ذاته ، لان الدافع الاساسي هو النهوض بالمجتمع ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية والمالية في نفس الوقت، فالبنوك الاسلامية تهتم بتحقيق التنمية للمجتمعات.(**02**)

المبحث الثاني : صيغ التمويل الاسلامي :

من اهم استخدامات الأموال في البنوك التجارية التقليدية هي القروض والسلفيات التي يقدمها البنك لعملائه مقابل فائدة محددة مقدما.

أما المصارف الاسلامية فيتم استخدام الاموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تتناسب كافة الانشطة سواء أكانت تجارية ،صناعية ،زراعية، عقارية، مهنية، حرفية، أو في قطاع الخدمات. ويعد نشاط التمويل من اهم الأنشطة بالمصارف الاسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصادر للأرباح. وأهم صيغ هذا التمويل سنذكرها على التوالي:

1- علي صاري : قراءة الفروق الأساسية بين النظام المالي الإسلامي والتقليدي وفعالية كل منهافي تحقيق عمليات التنمية ، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية – جمعة محمد بوضياف – المسيلة –2019 – ص 4-5 .

2_ حياة سليماني ، عبداللطيف دحية : دور صندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي ، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد 7/ع2 ، جامعة ام البواقي 2020 ، ص679.

المطلب الأول: صيغة التمويل بالمضاربة

كلمة المضاربة مأخوذة من الضرب في الارض اي السير فيها، وتسمى عند أهل المدينة بالقراض من كلمة القرض، وتعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والأخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الاطراف بالربح بنسبة معلومة من الايراد. (**01**)

وتعد المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الاسلامي، وهي نوع من انواع الشركات ، فهي مشاركة رأس المال والعمل، ارادها الشارع الحكيم ، للتوسيع على البشر في طرق استرزاقهم وكسبهم، لما لها من قوة الرابطة التي تنشأ بين الغني صاحب الأموال، وبين الفقير صاحب الافكار والخبرات والاعمال، من خلال صنع نقطة تلاقي في تشغيل واستثمار الأموال والطاقات، على حد سواء ضمن منظومة متوازنة تحفظ حقوق الطرفين.

ولاشك وأن هناك الكثير من الناس من يملك الاموال ولا طاقة له على العمل، او ليس لديه الخبرة والفكر والتدبير، في كيفية استثمار ماله، وبالمقابل يوجد الكثير من الناس من لديه الخبرة في ادارة الاموال وتحريكها واستثمارها ، ولا مال له. فسبحان الشارع الحكيم أن جعل المضاربة هي الوسيلة الأنجع والأنجح، لالتقاء الخبرات والطاقات والاعمال برؤوس الاموال.

فكانت معادلة دقيقة لحفظ الاموال وتحريكها، ودفع المشاريع والاعمال وتحفيزها.وهناك شكلين للتمويل في المضاربة لدى المصارف الاسلامية هي:(**02**)

– المضاربة المشتركة :

هي أن يعرض المصرف الاسلامي باعتباره مضاربا على أصحاب الاموال استثمار مدخراتهم، كما يعرض المصرف باعتباره وكيل عن أصحاب الاموال على أصحاب المشروعات الاستثمارية استثمار تلك الأموال، على ان توزع الارباح حسب الانفاق بين الاطراف الثلاثة، والخسارة على صاحب المال.

– المضاربة المنفردة :

وهي أن يقدم المصرف الاسلامي التمويل لمشروع معين ويقوم العامل بالأعمال اللازمة، والارباح حسب الانفاق، ولقد قللت المصارف الاسلامية من هذا النوع الى حد انعدامه، وذلك نتيجة ممارسات الافراد البعيدة عن روح الشرع الحنيف، ويصلح هذا التمويل للمشروعات الصغيرة. وفي حالة وجود دور للقيم والاخلاق في المعاملات المالية كالصدق والامانة وغيرها، فان هذا النوع من التمويل له دور كبير في بناء الصناعات الصغيرة والحرف وغيرها.

1- سيف هشام ، صباح فخري : صيغ التمويل الإسلامي ، ماجيستر العلوم المالية والمصرفية ، كلية اقتصاد ، جامعة حلب ، ص3.

2_ اسماعيل خلف الله : مدى نجاح البنوك الإسلامية واندماجها داخل الإقتصاد الجزائري ، دار الامام مالك للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مارس 2018-ص62.

– شروط صيغ المضاربة : (01)

* يجب ان تكون قيمة المضاربة محددة المبلغ والعملة، وان تكون اعمال المضاربة مباحة.

* اذا قدم العميل اصولا غير النقد (كآلات انتاجية) فيجب تقويمها بالمال في عقد المضاربة.

* يجوز ان يكون المال المضارب به متاحا للمضارب حتى ولو كان دينا في ذمة المضارب.

* تتحمل المؤسسة المالية جميع الخسائر التي قد تنتج عن عمليات المضاربة، ما لم يكن العميل طرفا مسببا هذه الخسارة.

* يمكن الانفاق على نسب مختلفة لتوزيع الارباح بين المؤسسة المالية وعميلها، على ان يتم تحديدها بعقد المضاربة.

* يجب ان يشير العقد الى كافة المسؤوليات من تعدي وتقصير لكلا الطرفين ، وكذلك الاتعاب التي تلزم على كلا الطرفين للأخر.

* بعد حلول اجل عقد المضاربة والانتهاء من التقييم ، يتوجب على المؤسسة المالية انهاء راس المال للعميل زائدا الربح–ان وجد– وفي حالة التأخر في ذلك يعتبر عبئا ما لم يوافق العميل على هذا التأخير.

* لا يضمن العميل راس مال المضاربة الا في حالة التعدي او التقصير.

– الدور النبوي لصيغة المضاربة :(02)

يكمن الدور النبوي لصيغة المضاربة فيما يلي:

* تقلل من مساوئ الازمات الاقتصادية التي تشهدها اقتصاديات البلدان الاسلامية من ركود وتضخم في توزيع الثروة، وسوء استخدام وتخصيص الموارد المتاحة ، وذلك بتأسيس مشروعات استثمارية.

* نلاحظ على هذه الاثار انها ايجابية اقتصاديا واجتماعيا مما يؤكد ارتباط التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

* تساهم في تخفيض معدل البطالة وزيادة عدد ملاك "اصحاب" المشاريع والمنشآت التي تحتاج بدورها الى عمالة ، هذه العمالة الجديدة التي تؤدي الى زيادة حجم الانتاج "سلع وخدمات" ومنه زيادة الدخل القومي، اضافة الى زيادة الطلب الكلي الفعال (الفعلي) مما يؤدي الى احداث حركية وانعاش في الاقتصاد ، الامر الذي يساهم في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية.

* يؤدي التمويل بالمضاربة الى تحقيق التكامل بين عنصري العمل ورأس المال، اي اشتراكهما في العملية الاستثمارية الانتاجية وفي اقتسام الارباح وفق النسب المتفق عليها.

1– فاطمة دهيمي ، نور الهدى عيسو : دور البنوك الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي – دراسة حالة بنك الجزائر (1990–2020) ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية ، جامعة محمد بوضياف – مسيلة 2020–2021 ، ص 28.

2_ فاطمة دهيمي ، نور الهدى عيسو : المرجع نفسه – ص 29 ، 28.

* تتيح فرص العمل وذلك عن طريق التزاوج الطبيعي بين عنصرين اساسيين من عناصر الانتاج وهما:العمل وراس المال.

* ان تمويل الاستثمارات عن طريق المضاربة هو اساس التنمية الذي تحتاج اليه الدول الاسلامية في الوقت الراهن ، وهو الاداة الكفيلة لتمويل الكفاءات "الاطارات" والحرفيين ، مما يساهم في امتصاص البطالة وتقليص حدة فقر هذه الطبقة ، مما يبرز الدور التنموي للمصارف الاسلامية من خلال الكفاءة والعقلانية في استخدامات الموارد المالية المعبأة مصرفيا.

تكتفي المصارف الاسلامية بمعدلات ارباح ضئيلة —متدنية جدا– في مجال المضاربة يصفها عاملا مضاربا او ممولا لان في ذلك تشجيعا للأفراد على التعامل معها بهدف تحقيق ارباح مرتفعة ووفق نطاق شرعي توفره هذه المصارف، الامر الذي يؤدي الى توسيع دائرة المتعاملين مع المصارف الاسلامية ومنه زيادة تدفق الموارد المالية الخارجية اليها فتحقق وتجسد الاهداف الاجتماعية والاقتصادية في الوقت ذاته.

المطلب الثاني :صيغة التمويل عن طريق المشاركات : (**01**)

تعد المشاركات من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الاسلامي، وهي تلائم طبيعة المصارف الاسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

– تعريف صيغة المشاركة :

هي اشتراك طرفين او اكثر في المال او العمل على ان يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، اما الخسارة فيجب ان تكون حسب نسبة المشاركة في راس المال .ويطبق البنك الاسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف او مجموعة اطراف في تمويل المشاريع مع اشتراكه في ادارتها ومتابعتها.

– انواع المشاركات:

– المشاركة قصيرة الاجل :

وهذا النوع من المشاركات يكون محدد المدة ويتضمن الاتفاق بين الاطراف على توقيت معين للتمويل .

– المشاركة الثابتة (طويل الاجل) :

هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزئ من راس المال مشروع معين، مما يترتب عليه ان يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه ربحا او خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة. وفي هدا الشكل تبقى لكل طرف من الاطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن او شركة توصية.

– المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) :

المشاركة المتناقصة او المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها ان يحل محل المصرف في ملكية المشروع اما دفعة واحدة او على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

1- سيف هشام صباح فخري ، مرجع سابق – ص8.

– شروط صيغة المشاركة :

* يجب ان يتم تحديد حصة كل مشارك في راس مال المشاركة، ويمكن ان تكون المشاركات متفاوتة.

* يجب ان يكون راس المال متوفرا في مكان او حساب محدد عند توقيع عقد المشاركة.

* يمكن ان يقوم الشركاء بتوكيل احدهم او مجموعة منهم او غيرهم للقيام بأمور ادارة راس المال.

* يجب تقييم جميع اشكال المشاركات غير التقليدية بقيمة عملة واحدة وتحدد بناء عليها نسبة المساهمة في راس مال المشاركة.

* بمجرد انعقاد الشركة تنشأ عليها ذمة مستقلة للمشاركة.

* يجوز ان يتم توزيع الارباح حسب انفاق المشاركين، بينما يجب ان يتم توزيع الخسارة بين المشاركين بالتساوي بناءا على نسبة مشاركتهم في راس المال.

* يمكن ان يدخل الشركاء بديون في ذمة شركاء آخرين شريطة ان يتم دفع كامل الدين لحظة توقيع العقد المشاركة .

* لا يجوز تحديد ربح معين من دخل المشاركة عن فترة محددة او مبلغ محدد.

– الدور النبوي لصيغة المشاركة :

ان اعتماد المصارف الاسلامية على اسلوب المشاركة في عملياتها الاستثمارية هي خطوة اولى لمحاربة الاكتناز والقضاء على آثاره السلبية المتمثلة في حجب الاموال عن الاستثمار مما يعكس بالسلب على عملية التنمية الاقتصادية الذي يلجأ افرجون من التعامل وفق النموذج المصرفي الربوي امتثالا لنصوص الشريعة.

يعد خطوة اضافية للقضاء على السلوك السلبي في النشاط الاقتصادي وهذه تنمية اقتصادية واجتماعية في آن واحد.

كما تؤدي صيغة المشاركة في الاستثمار الى الربط بين عنصري العمل ورأس المال في مجال التنمية الاقتصادية، بما يعود على كل منهما من ربح عادل مناسب مع دور كل منهما في العملية الانتاجية، مما يقضي الى تحقيق عدالة في توزيع ناتج الاستثمارات وعدم تركز الثروة لدى فئة معينة من المجتمع ، وتوسيع قاعدة الملكية اي ملاك الجدد في النشاط الاقتصادي.

يعتبر أسلوب المشاركة أقل مخاطرة على المصارف الاسلامية من المضاربة لأن رأس المال يقدم من الطرفين المصرف والعميل وذلك لضمان حدية النشاط.

1- فاطمة دهيمي ، نور الهدى عيسو : مرجع سابق – ص 32.

المطلب الثالث: صيغ تمويل أخرى :

– أولا :المرابحة : (01)

*** تعريف صيغة المرابحة :**

لغة: المرابحة من الربح ، يقال ربح في تجارته، الربح في التجارة الكسب فيها والربح بالكسر والتحريك اسم ما ربحه، ورابحته على سلعته اي اعطيته ربحا وبيع المرابحة هو البيع براس المال مع زيادة معلومة.

اصطلاحا: هي البيع بالثمن الذي اشتريت به السلعة مع ربح معلوم واتفق الفقهاء في المذاهب المختلفة على امرين بالنسبة للمرابحة:

اولا : بيان الثمن وما يدخل فيه ويلحق فيه.

ثانيا : زيادة ربح معلوم على الثمن.

– انواع المرابحة : وتنقسم الى:

1**– المرابحة البسيطة :** تتكون من طرفين هما البائع والمشتري ويمتهن فيها البائع التجارة حيث يشتري السلعة دون الحاجة الى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها ، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بالثمن الاول وبح يتفق عليه.

2– **المرابحة المركبة (المرابحة المصرفية او المرابحة للآمر بالشراء) :** ان بيع المرابحة للآمر بالشراء هو طلب المشتري من شخص او بنك بشراء سلعة معينة ، وذلك على اساس وعد منه بشراء تلك السلعة، بربح متفق عليه، زيادة على راس المال ، ويدفع الثمن نقدا، او بعد اجل معين ، او مقسطا على دفعات ، وبالنظر والتأمل في نموذج عقد المرابحة الذي تستخدمه البنوك الاسلامية وفي ملحقاته ، فانه يتبين ان لهذا البيع اطرافا عدة هي : البنك ، الآمر بالشراء، الكفيل ، البائع الاول، وانه يتضمن العناصر التالية :

_ وعد ملزم من المشتري للبنك بشراء السلعة.

_ عقد بيع بين البنك والبائع الاول وهو مالك السلعة.

_ عقد بيع بين البنك والمشتري الآمر بالشراء .

_ اجتماع هذه العقود في عقد واحد اي دمج هذه المعاملات مع بعضها في معاملة واحدة.

1– رانيا فرح : مرجع سابق ، ص 57 ، 58 .

الشكل رقم 1: الخطوات العملية لتنفيذ عمليات المرابحة للآمر بالشراء (01)

المصدر: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

– ثانيا :صيغة الاجارة : (02)

* **تعريف صيغة الاجارة :** الاجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والاباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والاجارة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل الاسلامي في ضوء الاجارة ،

وفي اطار صيغة تمويلية شائعة تسمح بالتسيير على الراغب في تلك الاصول المعمرة مثل السيارات العقارات والاصول ذات القيم المرتفعة ، ويمكن ان يستفيد منها العملاء بمختلف شرائحهم.

اشكال صيغة الاجارة : تصنف الاجارة او التأخير الى ثلاثة انواع هي :

1- **الاجارة المنتهية بالتمليك:** ان صيغة التأخير المنتهي بالتمليك هي الصيغة السائدة في المصارف الاسلامية ، ويتضمن عقد الايجار المنتهي بالتمليك التزام المستأجر اثناء فترة التأخير او لدى انتهالها بشراء الاصل الرأسمالي

1- رانيا فرح : مرجع سابق ، ص 59.

2- فاطمة دهيمي ، نور الهدى عيسو : مرجع سابق –ص34.

ويجب ان ينص في العقد بشكل واضح على امكانية اقتناء المستأجر لهذا الاصل في اي وقت أثناء مدة التأجيـــر او حين انتهائها .كما ينبغي ان يكون هناك تفاهم واضح بين طرفي العقد بشأن ثمن الشراء ، مع الاخذ بعين الاعتبار مجموع قيم الدفعات الايجارية وتنزيلها من الثمن المتفق عليه ليصبح المستأجر مالكا للأصل.

2- التأجير التمويلي : تستخدم صيغة التأجير التمويلي او اجازة الاسترداد الكامل للأصل الراس المالي في الدول الصناعية والنامية .وتعتمد هذه الصيغة على عقد بيوم بين الشركة التأجير التمويلي والمستأجر الذي يطلب من الشركة استأجار اجهزة والات حديثة لمصنع ما او مشروع ما يقوم بإدارته بنفسه ، ويحتفظ المؤجر بملكية الاصل المؤجر طول فترة الايجار ، عندما يقوم المستأجر باقتناء الاصل و استخدامه في العمليات الانتاجية مقابل دفعات إيجاريه خلال فترة العقد طبقا لشروط معينة . و تتراوح فترة الايجار عادة بين خمس سنوات الى عشر سنوات حسب العمر الانتاجي الافتراضي للأصول المؤجرة .و في معظم العقود التأجير التمويلي يعطي المستأجر حق تملك الاصل بعد انتهاء الفترة المحددة.

3- التأجير التشغيلي : تتميز صيغة التأجير التشغيلي بان اجراءاتها شبيهة بصفقات الشراء التأجير قصير الاجل .مثلا يقوم المؤجر ذو الخبرة في تشغيل و صيانة و تسويق الآلات أو غيرها من الأصول الرأسمالية بشرائها لغاية تأجيرها الى مستأجرين لفترات محددة بدفعات إيجاريه و شروط مغرية، و يتحمل المؤجر تبعات ملكية الأصل من حيث التأمين و التسجيل و الصيانة مقابل قيام المستأجر بدفع الأقساط و تشغيل الأصل، وتتفاوت فترة الايجار بين ساعة واحدة وعدة شهور .(**01**)

- شروط الاجارة :

* يجب ان تكون السلعة المؤجرة من السلع المباح استعمالها .

* يجن ان تكون السلعة من الأصول ذات المنفعة، و يبقى أصل السلعة ثابتا بعد تحصيل المنفعة ، و يندرج تحت هذه الادوات ، المباني و الآلات الصناعية.

* يجوز للمؤجر أن يحصل على عربون لضمان اتمام عقد الاجارة ، و في حال عدم اتمام العقد بسبب رغبة العميل ، فان العربون يستحق كاملا للمصرف.

* يجب أن يحدد العقد واجبات كل من المؤجر و المستأجر تجاه العين المؤجرة كالصيانة الدورية أو اصلاح الأعطال.

2- فاطمة دهيمي ، نور الهدى عيسو : مرجع سابق –ص35.

– ثالثا : صيغة التورق :

* **تعريف صيغة التورق :** ظهر هذا النوع من التمويل لتمكين عملاء البنوك من الحصول على النقد بطريقة اسلامية بدلا من اللجوء للقروض التقليدية حيث يمكن أن يقوم المصرف بشراء أو تمويل السلعة المطلوبة و من ثم بيعها للعميل زائدا ربحا محددا ثم يقوم ببيعها لصالح عميله و اضافة المبلغ لحسابه ، و فيما بعد يمكن أن يقوم العميل بدفع مبلغ الشراء نقدا أو بالتقسيط.

*** شروط صيغة التورق :**

– لا يمكن للمصرف أن يقوم ببيع السلع نقدا أو آجلا للعميل قبل شرائها.

– يمكن ان يتم الشراء نقدا او مؤجلا او على اقساط ، وهذا لا يؤثر في صحة العقد شريطة ان يكون الثمن محددا ومعلوما لكلا الطرفين عند توقيع عقد البيع.

– يجب أن تكون السلعة التي يشتريها العميل موجودة في مخازن البائع في لحظة اتمام عقد البيع ، و بفضل أن يقوم المشتري بمعاينتها بنفسه للتأكد من تواجدها .

– يمكن للعميل توكيل المصرف لبيع السلعة التي اشتراها بدلا منه ، الا أن التوكيل يجب أن يحصل عند توقيع العقد أو بعده ، و لا يجوز أن يشترط المصرف توكيله ببيع السلعة في العقد ، حيث أن العقد و الوكالة مختلفان عن بعضهما.

– يجب أن يتم دفع قيمة السلعة كاملة ، و لا يمكن للمصرف ان يقوم بإتمام عملية البيع للعميل قبل قبض ثمنها كاملا.

رابعا: صيغة بيع السلم :

* **تعريف صيغة بيع السلم :** صيغة التمويل بالسلم تستعمل في تمويل القطاع الفلاحي و هو القطاع الذي استخدمت فيه أصلا و ذلك من خلال مساعدة الفلاحين في فترة ما قبل نضج المحصول ، كما يمكن استخدام السلم في تمويل التجارة الخارجية من أجل دفع حصيلة الصادرات.

*** شروط صيغة السلم :**

– يجوز اجراء عقد السلم لشراء كل سلعة مباحة .

– لا يجوز تقديم عربون قبل اجراء التعاقد ، بل يجب سداد كامل المبلغ عند التعاقد .

– يمكن تأخير سداد الثمن لمدة ثلاثة أيام ، اذا تم الاتفاق على ذلك أو قضى العرف بذلك .

– يجب أن تكون السلعة محددة الصفات و المعالم و الكمية بشكل لا يجعل مجال للتشابه مع غيرها بأي شكل من أشكالها.

2– فاطمة دهيمي ، نور الهدى عيسو : مرجع سابق –ص35.

– خامسا : صيغة المزارعة : (01)

* **تعريف صيغة المزارعة :** هي عبارة عن دفع الأرض من مالكها الى من يزرعها أو من يعمل عليها ، و يقومان باقتسام الزرع بينهما ، و تعتبر المزارعة "عقد شركة "بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض . و تمويل المصرف الاسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين الطرفين .

الطرف الاول : يمثله المصرف الاسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.

الطرف الثاني : يمثله صاحب الأرض أو العامل "الزارع" الذي يحتاج الى تمويل.

*** شروط صيغة المزارعة :**

– أهلية المتعاقدين (صاحب الارض و العامل فيها) من النواحي القانونية و النية و السلوكية .

– أن تكون الأرض صالحة المزارعة ، مع تحديدها و بيان ما يزرع فيها .

– بيان مدة الزراعة ان كانت مثلا لسنة أو لسنتين أ لمدة معلومة .

– أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعا بين أطراف العقد ، و بالنسبة المتفق عليها أي يجب تحديد نصيب كل الطرفين.

– سادسا : صيغة المساقاة :

*** تعريف صيغة المساقاة :**

هي نوع شركة على أن تكون الاشجار من طرف و التربة من طرف آخر و أن يقسم الثمر الحاصل بينهما ، و المساقاة مشروعة كالمزارعة و فيها سد لحاجة أصحاب الأشجار الذين لا دراية لهم في تعهد الأشجار فيحتاجون الى معاملة من له خبرة في ذلك ، فجوزت المساقاة تحقيقا لمصلحتهما .

*** تطبيق المساقاة في المصارف الاسلامية :**

تعتبر المساقاة نوعا متخصصا من المشاركة في القطاع الزراعي بين طرفين :

الطرف الأول : يمثله المصرف الاسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب أو مشروعات الري على مبدأ الربحية.

الطرف الثاني : يمثله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي و الموالاة بخدمته حتى تنضج الثمار . و قد يكون الطرف الثاني طالب التمويل الذي يمتلك أرضا و يرغب في تطويرها و زراعتها باستغلال مياهها الجوفية أو نقل المياه اليها من موقع يتميز بغزارة مياهه.

2- فاطمة دهيمي ، نور الهدى عيسو : مرجع سابق – ص 39-40.

– سابعا : صيغة القرض الحسن : (01)

* **تعريف صيغة القرض الحسن :** وهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض و الثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك من المقرض الى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله الى المقرض في الزمان و المكان المتفق عليهما . و رغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة فب رأس المال، الا أنه تضاق عادة كلمة حسن الى المقرض لكي لا يتم التفريق بينه و بين القرض بفائدة و التي تعتبر رباء أب زيادة محرمة في الاسلام ، و على هذا الأساس فان البنوك الاسلامية لا تقدم القروض الحسنة الا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء .

*** مصادر تمويل صندوق القرض الحسن :**

– يتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة .

– الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض "حسابات الائتمان".

– الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف بإقراضها قرضا حسنا.

– ثامنا : البيع الأجل "البيع بالتقسيط":

هو أن يتم تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن الى وقت معلوم سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزء منه ، وعادة ما يسدد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات أو أقساط ، فاذا سددت القيمة مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها مع انتقال الملكية في البداية فهو بيع أجل ، واذا سدد الثمن على دفعات من بداية الفرع تسلم الشيء المباع مع انتفال الملكية في نهاية فترة السداد فهو بيع بالتقسيط ، وتسلك المصارف الاسلامية طريق البيع الآجل أو البيع بالتقسيط بثمن أكبر من الثمن الحالي في حالتين:

* **الحالة الاولى:** في معاملتها مع التجار الذين لا يرغبون في استخدام أسلوب التمويل بالمشاركة ، وهذه الطريقة هي البديل لعملية الشراء بتسهيلات في الدفع من التي تمارسها المصارف التجارية.

* **الحالة الثانية :** في المعاملات التي يكون فيها المبلغ المؤجل كبيرا وطويل الأجل . ومن أنسب المشروعات التي يمكن للمصارف الاسلامية تمويلها باستخدام هذا الأسلوب هو بيع الوحدات البنكية ، فالبيع الأجل في هذه الحالة هو البديل الأنسب لسلفيات المباني بالفائدة التي تمارسها المصارف التقليدية.

2- فاطمة دهيمي ، نور الهدى عيسو : مرجع سابق – ص 41-42

خلاصة الفصل الأول :

يقوم نظام التمويل الاسلامي والمصرفية الاسلامية على اتجاه معاكس تماما لعمل المؤسسات المصرفية التقليدية، وهذا ما تطرقنا اليه في الفصل الأول حيث استنتجنا ان التمويل الاسلامي يقدم على أساس مشروع استثماري تمت دراسته ودراسة جدواه ونتائجه المتوقعة ، كما ان تطبيق صيغ التمويل الاسلامي تؤدي الى سهولة المزج والتأليف بين عناصر الانتاج ، وخاصة العمل ورأس المال في صور متعددة، من مضاربة ومشاركة ومرابحة .....؛ الأمر الذي يؤدي الى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف المجالات من جهة ، ومن جهة أخرى تتجه الأموال المكتنزة أو المدخرة الى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة ، وفضلا عن ذلك فان استقرار نظام التمويل الاسلامي ومرونته من شأنهما أن يساعدا في توفير المناخ المناسب لخلق ونمو المؤسسات الاقتصادية المنتجة خاصة الحرفية الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

البنـــوك الإسلاميـــة .. نشـــأة وتطـور

- تمهيـــــــــــد
- **المبحث الأول : البنوك الإسلامية في الجزائر**
- المطلب الأول : مفهوم ونشأة البنوك الإسلامية في الجزائر .
- المطلب الثاني : خصائص البنوك الإسلامية .
- المطلب الثاني : أهداف البنوك الإسلامية .
- **المبحث الثاني : الفرق بين البنك التقليدي والبنك المصرفي .**
- المطلب الأول : المقارنة من حيث المفاهيم .
- المطلب الثاني :المقارنة بين موارد واستخدمات البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية .
- المطلب الثاني : أوجه التشابه والإختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية .

تمهيـــــــد :

أعطى الإسلام عناية خاصة بالظروف المحيطة بالقرض و ساعد في التمهيد لفكرة القرض الجيد أو الحسن بالمصطلح الإسلامي و ذلك لأنه إذا وضع القرض بهذه الصـــــورة المثالية ،حسب نضرة و توجيه الإسلام ستمكن الاستفادة القصوى و المثلى من استخدام الطريقة الناجحة في إقامة نضام اقتصادي متكامل و مستقر يعطي حيوية في إنعاش عملية التنمية

حيث أن الإسلام لم يتجاهل الظروف و الأحوال فمكن القرض أن يكون أداة إنفاق و استثمار و لم يقف عند حل تشريع الاستقراض بل حث أصحاب رؤوس الأموال على الإقراض ،وذلك لان العمل بهذا الشكل المنتظم للقرض سيودى إلى حل العديد من المشاكل التي تصاحب الناس وذلك بالتوفير سيولة كافية تغنيهم على العوز و حرمان و البطالة ، و أيضا القضاء على فكرة الاكتناز بدون جدوى و هنا يتبلور أصل التسامح و الرأفة بين الناس و الذي أمرنا به ديننا الحنيف و حثنا عليه لنكون شبكة اقتصادية تملا كافة حلقتها

و لنتعرف أكثر على الصيرفة الإسلامية من مختلف جوانبها تطرقنا في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : البنوك الإسلامية في الجزائر .

المبحث الثاني : الفرق بين البنك التقليدي والبنك المصرفي .

المبحث الأول : البنوك الإسلامية في الجزائر .

إن نشوء البنوك الإسلامية ظاهرة فريدة في تطور الاجتماعي و الاقتصادي و ما يرافقه من تطور في العلوم الاجتماعية و بخاصة علم الاقتصاد ' و هذه الظاهرة بدا التنظيم لها قبل ولادتها لكن قبل التعرض لنشأة البنوك نشير لأسباب التي أدت إلى ظهورها

المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك الإسلامية

أولا – دوافع ظهور البنوك الإسلامية :

هناك عدة دوافع ادت إلى ظهور البنوك الإسلامية و يمكن إن نجملها فيما يلي :

– رغبة الجمهور في تخلص من وزر الربا و ما يتركه اقتراف هذه المعاملة من معاناة في ضمير الإنسان المسلم

– رغبة الحكومات و مهندسي السياسات الاقتصادية في تعبئة الكثير من المدخرات التي يتحرج أصحابها من توظيفها في البنوك الإسلامية في وقت اعتبر فيه الفكر التنموي النقص في رأس المال المهدد بالاستثمار على رأس مشكلات الدول المختلفة .

– طموح العقليات التنظيمية في المجتمع التي ترى في نشاط المصرفي الاجتماعي فرصة مجيدة للعمل و الربح تحت مضلة تحريم الربا و ما يعنيه ذلك من مناخ خاص للبنوك الإسلامية .

– إن انتشار البنوك الإسلامية قد ولد في وقت لاحق رد فعل لدى العقليات التنظيمية الساعية إلى ربح البنوك التقليدية بهدف المحافظة على أرباحها قبل استقطاب جمهور المتعاملين المتحفظين على ربا عن طريق فتح نوافذ للمعاملات ادعت أنها تجري على أسس إسلامية

ثانيا– الجذور التاريخية للبنوك الإسلامية:(01) قبل أن نتطرق إلى نشاءة البنوك الإسلامية المعاصرة نجد انه من المستحسن كشف الجذور الأولى للمصرفية الإسلامية و بوادرها ، فمما لاشك فيه إن المسلمين في أوج نهضتهم الثقافة و الاقتصادية كانت لهم تجارة واسعة وصلت إلى شمال إفريقيا بدولها الاسكندنافية الباردة و إلى جنوب إفريقيا من جهة أخرى كما امتدت من شواطئ الأطلس إلي بحر الصين، و هذه التجارة الواسعة تتطلب مرونة مالية تواكبها و تماشيها ، و كما عرف العرب قبل الإسلام نظام الرهون و عملية التسليف بالفائدة، أما في ظل الاسلام فالأعمال المصرفية تنوعت و اكتسبت اهمية بالغة بعد الفتوحات

1– منذر القحف ،حوار حول الوساطة المالية و البنوك الإسلامية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي ، مجلد 13 ، 20001،ص 92

و اتســـاع رقعة الدولة الإسلامية و انتشار الأمن و الازدهار التجارة ، فمنذ عهد الصحابة و بعيد فتوح الشام و مصر، بدا التمييز بالشكل واضح بين معنى الوديعة في الحساب الجاري التي يتضمنها الوديع للمودع و في مقابل ذلك يستطيع استعمالها كيفما يشاء، في تجارته المباشرة أما فيما يقدمه لغيره من أموال على أساس المضاربة .(**1**)

ومن الأعمال المصرفية التي عرفت في الحضارة الإسلامية عملية الإيداع حيث كان الصحابي الجليل الزبير ابن العوام رضي الله عنه معتمدا لهذا النوع من الإيداع بان الرجل كان يأتي أباه بالمال يستودعه إياه، فيقول الزبير لا ولكن هو سلف، إني أخشى عليه الصيغة، وكان من نتيجة ذلك أن بلغ مجموع ما تجمع لديه من أموال بهذه الطريقة كما أحصاها ولده عبد الله مليون الف درهم وهو مبلغ كبير بمقياس ذلك العهد،(**2**)

ومن ثم انتشرت هذه الممارسة حتى صارت في المستند القانوني الفقهي لأعمال الصارفة ،و اتخذت اتجاهين رئيسيين حسب المستوى المكاني، فعلى المستوى المحلي كانوا يقبلون الودائع بالحساب الجاري من التجار وغيرهم من المتعاملين في السوق و يتيحون لهم مقابل ذلك الحق بكتابة الشيكات عليهم، وكانت هذه الشيكات تتخذ اسم الرقاع أو صكوك، وعلى المستوى الخارجي كانوا يقومون بتحويلات الخارجية على الحساب دون نقل فعلي للنقود واستعملوا في ذلك نوعا من الرقاع أسموها السفتجة (**3**)

وقد نقل الدكتور سامي حمود عن احمد أمين في ظهر الإسلام، وهو ينقل بدوره عن مخطوط للحمداني في مكتبه باريس، أنا سيف الدولة الحمداني دخل سوق بغداد متنكرا وتعامل فيها وكانت طريقه دفع الصكوك على الصراف المحلي قبل الصكوك و دفع المال المذكور فيها، و عرف مصدر الصك من توقيعه واخبر سائله انه كان سيف الدول

ثالثا– العوامل التي ساعدت على إنشاء البنوك الإسلامية : و قد ساعد في تحقيق هذه الفكرة ،وإخراجها من الجانب النظري إلى الواقع العلمي عوامل عدة من أبرزها العوامل الآتية:

**الصحوة الإسلامية الشاملة التي شهدها العالم الإسلامي وما صاحب ذلك من التوجه جاد وصادق من المسلمين نحو

1_ منذر قحف ،الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم ،دار والفكر،دمشق،2000م ، ص–ص 182 183

2– محمود الأنصاري ، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية، 1983 م ، ص 25

3– منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره ،ص 183

تكييف ما يتعلق بالجوانب حياتهم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية بما يتفق ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

**طرح هده الفكرة و دراستها في المؤتمرات الدينية و العلمية و السياسية للعالم الاسلامي .

** طرح هذه الفكرة ودراستها في المؤتمرات الدينية و العلمية والسياسية للعالم الإسلامي.

** المحاولات الجادة من قبل جميع الباحثين لإيجاد بدائل للمؤسسات المصرفية الربوبية تقليدية.

** تبلور فكرة إنشاء هذه البنوك ونضوجها وتفهمها على كافة المستويات.

** زيادة الفوائد النقدية لدى المدخرين المسلمين ورفضهم التعامل مع البنوك التقليدية لتعاملها بالفائدة الربوبية.

**زيادة الفوائد النقدية لدى المدخرين المسلمين ورفضهم التعامل مع البنوك التقليدية لتعاملها بالفائدة الربوبية .

رابعا– قيام البنوك الإسلامية : كما ذكرنا سابقا تعود نشأة البنوك الإسلامية الى منتصف عام 1975 عند تأسيس بنك دبي الإسلامي في 26 صفر 1395هـ الموافق ل 12 مارس 1975 م، وقد ساهم البنك دبي الإسلامي مساهمة كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (01)

ثم تتابع افتتاح البنوك والشركات الاستثمارية والإسلامية بحيث أصبح عددها ما يقارب العشرين بنهاية عام 1983 وكان من بينها ما يلي:

1– **بنك فيصل الإسلامي السوداني:** تأسس في عام 15 ربيع الثاني 1395 هـ موافق ل 4 ابريل 1977 في الخرطوم.

2– **بنك فيصل الإسلامي المصري:** افتتح في سنه 1976 م بالقاهرة، ونشير إلى أن نسبة الودائع الاستثمارية بهذا البنك بلغت 93% من إجمالي الوداع الاستثمارية في سنه 1981 م.

3– **بنك التمويل الكويتي:** والذي تأسس عام 1977 م.

4– **بنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار :** تأسس 22 فيفري سنه 1978 بعمان.

1_ رفيق يونس المصري، التنمية الإسلامية أو المحاولة جديدة في الربا والفائدة والبنك، 1977م،ص 280.

5- المصرف الإسلامي الدولي الاستثمار والتنمية: تأسس بالقاهرة عام 1980 ميلادي.

6- دار المال الإسلامي: تأسس سنه 1401 الموافق لي 1981 ميلادي.

7- بنك البركة الإسلامي الجزائري: تأسس سنة 1410 هـ الموافق ل 1990م . (**01**)

خامسا– العوامل التي ساعدت على انتشار البنوك الإسلامية :

إن انتشار العمل المصرفي الإسلامي كما سبق ذكره لا يقتصر على العالمين العربي والإسلامي فقط ،بل يمتد إلى الكثير من المؤسسات المالية كالمصرفية الدولية ،كالتي حرصت على تبني هذا العمل بعد اللحظة الإقبال الكبير على التعامل به ، ولعل من بين دوافع انتشار العمل الإسلامي كما يلي:

1- حجم الفوائد النقدية المالية لدى الدول الإسلامية ، وخاصة دول الخليج وذلك بسبب الطفرة النفطية و التي تسعى إلى توظيفها فيما يتوافق مع الأحكام الشريعة الإسلامية.

2- ازدياد عدد المؤسسات و الهيئات الداعمة لعمل البنوك الإسلامية، وكذلك حصول الصناعة المصرفية الإسلامية على الاعتراف والتقدير من قبل المؤسسات النقدية و المالية العالمية(01)

3- اتجاه معظم البنوك الإسلامية إلى تأسيس المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار مما ساهم في توظيف واستثمار الإيداعات.

4- ارتفاع عدد المسلمين في العالم و الذي بلغ 1.3 مليار مسلم (20%) أو ما يمثل خمس سكان العالم، وتزايد عدد الذين يرغبون في التعامل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية إضافة إلى وجود جالية إسلامية كبيرة بجميع أنحاء العالم وخاصة في جنوب شرق آسيا، أوروبا ،أمريكا الشمالية ،مما أضحى يمثل سوقا مربحا و واعدا للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

5 – إن الأزمة المالية (2007- 2008) قد ازدادت بتزايد الأصوات المنادية بتطبيق النظام المصرفي الإسلامي من النظام الاقتصادي الإسلامي .

1- حسين علي قبلان : دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات– دراسة حالة الجمهورية العربية السورية– رسالة ماجستير، دمشق، سوريا، 2008،ص 26ص 27

6- تطور الهندسة المالية الإسلامية من خلال قدرة البنوك الإسلامية على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية، مما أدى إلى انتشارها بسرعة ، وتشير التجربة إلى أن صيغة تمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة، مما يجعل من الممكن تطوير ابتكار صيغة مناسبة لكل حالة من طلبات التمويل التي تقدم للمصارف الإسلامية.

7- الكفاءة العالية للبنوك الإسلامية و التي تمكنها من ادارة الازمات المالية،(**01**) بالإضافة الى قدرتها على ادارة المخاطر المصرفية، الاعتماد على منهجية العمل مبني على اساس المشاركة في اقسام المخاطر ، وهذا ما اثبتتها لازمة الأسيوية (1977) حيث كانت البنوك الإسلامية هي الاقل تأثرا بتلك الازمة

وعليه وجدت البنوك الإسلامية استجابة واسعة في قطاعات مختلفة من العملاء مما ساعد عل تعبئة الموارد المالية من خلال صيغ ادخار واستثمار متنوعة وفعالة، وقامت بتوجيهها نحو عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان التي تتواجد فيها.

* مفهوم البنك الاسلامي :

لقد تعدد التعاريف البنوك الإسلامية و تنوعت نوعا كبيرا، واختلفت من مؤلف لأخر، اذ لا يوجد تعريف محدد للبنك الاسلامي متفق عليه، لكن عادة ما تكون مضامينها متقاربة ، والتي منها ما يلي:

- فقد عرفت اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الاولى من المادة الخامسة من البنوك ب " : يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك او المؤسسات التي ينص قانون انشاؤها و نظامها الاساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة ، و على عدم التعامل بالفائدة اخدا و عطاء".

- * الدكتور احمد نجار * فقد عرف البنوك الإسلامية بانها: " كيان ووعاء" يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم ، ومال يبحث عن الربح حلال لتخرج منه قنوات تجسد الاسس الجوهرية للاقتصاد الاسلامي ، و تنقل مبادئهم من النظرية الى التطبيق ومن التطور الى الواقع المحسوس ، فهو يجدب راس المال الذي يمكن ان يكون عاطلا ليخرج به اصحابه من التعامل به مع البيوت يجدون في صدورهم حرجا من التعامل معها (**02**)

1- احمد النجار: تجربة بنوك الادخار المحلية التي ولدت في مطلع الستينات من القرن الماضي، التي تم تنفيذها في الريف المصري خلال ثلاث سنوات ونصف .

2- حسين علي قبلان : دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات- دراسة حالة الجمهورية العربية السورية- رسالة ماجستير، دمشق، سوريا، 2008،ص 26ص 27

– البنك الاسلامي هو " البنك الذي يلتزم بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية ، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدا المشاركة في الربح و الخسارة ،ومن خلال الوكالة بنوعيها العامة والخاصة . (**01**)

المطلب الثاني: خصائص البنوك الاسلامية :

البنك الاسلامي يتميز عن غيره ببعض الخصائص التي تقوم عليها ، ومن ذلك: (**02**)

– انه يقوم على اساس عقدي : فهو يقوم على العقيدة الاسلامية ، ويستمد منها كيانه ، مقوماته ، ويلتزم بالشمولية في السلوك الاسلامي.

– انه يقوم على اساس استثماري : فهو يقوم على الاستثمار بديلا عن الفائدة الربوية التي يقوم عليها البنك التقليدي ،مختارا لذلك افضل مجالات الاستثمار وارشادها ،وهذا يعني ان خاصيتها الاولى هي عدم استخدام الفائدة في كل اعمالها، ولا يكفيها ذلك وانما الالتزام بقاعدة الحلال والحرام ،فعليها الا تستثمر اموالها ،ولا تشارك الافي التوظيفات التي يحلها الاسلام .

– انه يقوم على اساس تنموي : فهو يهدف الى تنمية المجتمع المسلم من خلال ما يقوم به من اعمال استثمارية ،فاذا كان هدف البنوك التقليدية هو تجميع الموارد وتوجيهها للمحتاجين الى راس المال بغرض الربح، فان البنك الاسلامي هدفه النهوض بالمجتمع واقامة الاقتصاد الاسلامي من خلال توجيه الثروة توجيها سليما ،مراعيا في ذلك الاولويات ،فالبنوك الاسلامية تعطي كل جهدها للمشروعات النافعة ،محاولة منها لتنمية التجارة والصناعة والزراعة بشكل تنتفع به هي و المتعاملون معها ،سواء كانوا اصحاب ودائع ام مستثمرين، بحث عن تحقيق صالح العام.

– انه يقوم على اساس اجتماعي: بمعنى انه يهدف الى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال اداراته صندوق الزكاة ، نظرته في وضع خططه وسياسته التنموية التي يلحظ فيها صالح المجتمع الاسلامي.

كما تسعى البنوك الاسلامية اثناء اداء نشاطها المصرفي ، الى تحقيق توازن بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع وذلك بتصدير مجموعة من الاهداف مستمدة من الفكر الاقتصادي الاسلامي، ويمكن تصنيفها الى عده مجموعات رئيسية هي:

1– سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة : تطوير السيارة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعه ورقلة ، قاصدي مرباح ، الجزائر، العدد سبعة، 2009 2010، صفحه 380

2– وفاء احمد محمد: الوساطة المالية في البنوك الإسلامية بحث تطبيقي في المصرف العراقي الاسلامي، مجلة الاستاذ، العدد 2001 ، 2012 ص_ 840 – 841

المطلب الثالث : أهداف البنوك الاسلامية :

1- الاهداف الشرعية:

ويقصد بها الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية واستخدام وسائل في العمل تتلاءم معها ،بهدف تحقيق نقلة حضارية ،اقتصادية ،مالية ، واجتماعية وسلوكية من منظور الاسلامي، مما يحققا لتنميه وفقا لمقاصد والمعايير الشرعية ،فنجد انا البنوك الاسلامية في اتفاقية تأسيسها تحث على تحقيق التنمية و التقدم وفق ما نصت عليه مبادئ الشريعة (**01**)

2- الاهداف اقتصادية:

وتتمثل بالآداب الاقتصادية العامة والاهداف المالية :

ا- الاهداف الاقتصادية العامة

- توظيف اموال افراد و مؤسسات ودول العالم الاسلامي بداخله.

- تيسير انتقال رؤوس الاموال الاسلامية بين العالم الاسلامي ومن دول الفائض الى دول العجز.

- اعادة تدوير هذه الاموال داخل العالم الاسلامي بما يحقق نفعه و مصلحته و يحقق له التنمية المنشودة (02)

ب – الاهداف المالية

توجد العديد من الاهداف المالية التي تعكس مدى نجاح هذه البنوك في اداء دور الوساطة المالية ضمن الاحكام الشريعة الاسلامية تتمثل هذه الاهداف في :

– جذب الوداع وتنميتها: يعد من اهم اهداف البنك الاسلامي وترجع اهميته الى انه يعد تطبيق للقاعدة الشريعة و الامر الالهي بعدم تعطيل الاموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الاسلامي وافراده ،وتعد الودائع المصدر

الرئيسي للمصادر الاموال في البنك الاسلامي سواء كانت في صورة وداع استثمارية بنوعيتها" المطلقة والمقيدة" او ودائع تحت الطلب ،الحسابات الجارية او الودائع الداخلية وهي المزيد من الحسابات الجارية ووداع الاستثمار.

– استثمار الاموال : تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الاسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الارباح سواء للمودعين او المساهمين ،وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الاسلامية لاستثمار اموال المساهمين او المودعين ،على ان يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.

1- حسين محمد سمحان ،سهيل احمد سمحان: النقود و المصارف ،دار المسيرة ،عمان- الاردن، 2010،ص 189

2 – عادل عبد الفضيل عيد : الربح والخسارة في المعاملات المصارف الاسلامية ، دارالفكرالجامعي،الاسكندرية- مصر- ، 2007،ص 399- 400.

– تحقيق الارباح : ان الهدف لأي ادارة مالية في أي منظمة هو تعظيم الارباح بما في ذلك البنوك الاسلامية ،الارباح هي ناتجة من نشاط البنك الاسلامي أي من عمليات الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في الصورة ارباح موزعة على المذيعين وعلى المساهمين يضاف الى هذا زيادة ارباح البنك تؤدي الى زيادة القيمة السوقية للاسهم المساهمين ويعد تحقيق الارباح هدفا رئيسيا لمؤسسة المالية الاسلامية وذلك حتى تستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي .(**01**)

3– الاهداف الاجتماعية:

تسعى البنوك الإسلامية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية ذات الطبيعة الخاصة، عن طريق صناديق الزكاة حيث تعمل البنوك على تنظيم جباية الزكاة سواء من ناتج نشاطها أو من المال الذي يملكه البنك أو المودع لديه وكذا من الذين يرغبون في ذلك، فإنه يعمل على إحياء فريضة الزكاة وروح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة، وتستخدم البنوك الإسلامية في هذا المجال عدة وسائل أهمها ما يلي:

أ– العمل على تنمية وتطوير ثقة أفراد المجتمع بالنظام الاقتصادي الإسلامي، فهو أهم الأدوات المستخدمة في إحياء الفرائض الإسلامية.

ب– زيادة الالتحام والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية بإيجابية الزكاة من خلال إعطاء كل ذي حق حقه من المستحقين لمصاريف الزكاة الشرعية.

ج– العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجانا للمسلمين، سواء كانت لاكتساب المعرفة، أو التدريب العملي أو التأهيل الفني أو الارتقاء التعليمي والوظيفي والمهني للقضاء على الجهل.

د – تنظيم القروض الحسنة للمحتاجين من اجل مواجهة تكاليف الدراسة ،الزواج ،العلاج وغيرها .(**02**)

3– الاهداف الابتكارية :

تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية، أو الجارية، أو المستثمرين، وفي سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات، بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية، وحتى تستطيع البنوك الإسلامية المحافظة على وجودها بكفاءة وفاعلية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك بالطرق التالية :

أ– **ابتكار صيغ للتمويل** : حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين لابد من أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، لذلك يجب على البنوك الإسلامية استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة تتمكن من خلالها تمويل المشروعات الاستثمارية بما لا يتعارض مع أحكام التشريع الإسلامية.

---

1 – بن ابراهيم الغالي: ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر وتوزيع، عمان– الاردن–، 2012ص 27.

2 – محمود عبدالعال : المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الاسلامي ،دار القلم ،الامارات العربية المتحدة– دبي– 2013،ص –ص : 46– 47.

ب- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية : على البنوك الإسلامية ابتكار خدمات مصرفية من خلال قيامها بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التجارية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.(**01**)

المبحث الثاني : الفرق بين البنك التقليدي و البنك الاسلامي :

من خلال هذا المبحث سيتم مناقشة أهم الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية ومن ثم إجراء مقارنة بين موارد واستخدامات النوعين من البنوك لنصل لأوجه التشابه والاختلاف في إدارة المخاطر.

المطلب الأول : المقارنة من حيث المفاهيم :

تتميز البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية في : (**02**)

1 – مقارنة من حيث النشأة

يعود تأسيس أول بنك تقليدي إلى عام 1157م في مدينة البندقية، ثم تلاه بنك الودائع في مدينة برشلونة عام 1411م، ولقد بدا تطور الفن المصرفي منذ القرن السادس عشر نظرا للتطور الهائل الحاصل في الصناعة والتجارة، بينما يعود تأسيس أول بنك إسلامي إلى تجربة بنوك الادخار المحلية بجمهورية مصر العربية عام 1963م، وهذا ما يدل على تجربة البنوك التقليدية العريقة مقارنة بالبنوك الإسلامية، حيث يوجد فارق زمني بينهما يقدر بحوالي ثمانية قرون.

2- مقارنة من حيث التعريف

يتضح من خلال التعاريف المذكورة سابقا للبنكين التقليدي والإسلامي هناك نقاط تشابه ونقاط اختلاف بين النوعين من البنوك، فنقاط التشابه هي أن كل منهما يعتبر وسيط مالي في مجال الصيرفة التحقيق أهداف معينة، أما نقاط الاختلاف فتكمن في عنصر الفائدة، فالبنوك التقليدية تعتمد عليها كليا باعتبارها أساس النشاط المصرفي، أما البنوك الإسلامية فتمنع التعامل بها أخدا وعطاء لاعتبارها ربا محرم شرعا، أو بعبارة أخرى أن العلاقة بين البنوك التقليدية وأصحاب الودائع هي علاقة دائن ومدين، بينما العلاقة بين أصحاب الودائع والبنوك الإسلامية هي علاقة مشاركة أو متاجرة أو مضاربة.

3- مقارنة من حيث الأنواع :

تصنف البنوك التقليدية إلى أربعة أنواع تتمثل في البنوك المركزية والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الأعمال والاستثمار، بينما تصنف البنوك الإسلامية حسب طبيعة عملها إلى بنوك اجتماعية بالدرجة الأولى وبنوك الاستثمار بالدرجة الأولى، وبنوك التنمية الإسلامية والمتمثلة في البنك الوحيد وهو "البنك الإسلامي للتنمية"، والبنوك الإسلامية متعددة الأنشطة، وحسب طبيعة المساهمين فيها إلي بنوك إسلامية خاصة وبنوك إسلامية عامة ومختلطة.

---

1 – محمد حربي عريقات ،مرجع سبق ذكره، ص : 123.

2- شوقي بورقبة ، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية ،دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الاجراءات و التكلفة ، الطبعة الاولى ،عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، اربد، الاردن ، 2013، ص 127,129 .

وبالتالي نستنتج أن البنوك التقليدية هي بنوك متخصصة، كل في مجال معين، بينما البنوك الإسلامية هي بنوك غير متخصصة في مجال أو نشاط معين ، فهي تعمل في جميع النشاطات الاستثمارية والخدمات شريطة عدم التعامل بالربا، وهذا ما يعد من اكبر سلبيات البنوك الإسلامية . ومن خلال هذا العرض يمكن تلخيص أهم نقاط التمايز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث المفاهيم :

الجدول رقم (01): أهم نقاط الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث المفاهيم البنوك التقليدية

	البنوك التقليدية	البنوك الاسلامية
النشأة	ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية و التي كان اخرها الصرافة	ظهرت نتيجة تطورات تاريخية و سياسية و اجتماعية ودينية في البلدان الإسلامية وكان الدفع الاساسي لها دينيا
اساس التعامل	تقوم على اساس الفائدة المصرفية	تقوم على اساس تطبيق الاحكام الشريعة الاسلامية ، و استبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات .
النقود	سلعة يتم الاتجار بها ، ويتم تحقيق الربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة و المدينة *تأجير النقود*	وسيلة توسيط في المبادلات و مقياس للقيم * تجارة بالنقود *
التكافل الاجتماعي	في صورة تبرعات	في صورة تبرعات ، و قروض حسنة و زكاة .
الهيكل التنظيمي	قسم القروض و الجاري مدين من اقوى الاقسام في بنك .	لا يوجد جاري مدين * الى في اضيق الحدود و على سبيل الاستثناء * -قسوم بيوع و مشاركات و اجازة - لجنة الفتوى -صندوق قرض حسن - صندوق زكاة - صندوق الغارمين
التخصص	قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين ، وقد بدا مفهوم البنوك الشاملة ينتشر .	يغلب عليها طابع البنوك الشاملة التى تقدم خدمات مصرفية تجارية ومتخصصة و استثمارية .

المصدر : محمد محمود العجلوني ، البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الاردن ، 2008 ، ص 121-122.

المطلب الثاني : المقارنة بين موارد واستخدامات البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية :

تختلف البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية في موارد واستخدامات كل منهما، وذلك راجع للطبيعة المتميزة للبنوك الإسلامية التي لا تجمع أو تمنح الأموال على أساس الفائدة.(**01**)

1- خضراوي نعيمة، "إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 86-88..

1- المقارنة بين الموارد :

الموارد الخارجية

***الحسابات الجارية يقابلها الودائع تحت الطلب:** لا يوجد اختلاف بين الحسابات الجارية بالنسبة للبنوك الإسلامية وبين الودائع تحت الطلب في البنوك التقليدية من حيث :

- التزام البنك قبل المودعين.
- عدم إعطاء فائدة علي الأرصدة.

ولكن الاختلاف يكمن في نسبة الودائع تحث الطلب إلى إجمالي الموارد فهي تشكل ما نسبته تقريبا 40% في البنوك التقليدية، بينما تبلغ هذه النسبة في البنوك الإسلامية حوالي10.8%، ولا شك أن هذه الظاهرة تلعب دورا في مجال المقارنة بين البنوك التقليدية التي يتاح لها هذا القدر الضخم من مصادر الأموال غير المكلفة وبين البنوك الإسلامية ذات القدر المحدود من الحسابات الجارية، بحيث يؤخذ في الاعتبار عند قياس كفاءة التشغيل وتوظيف الأموال بين كلا النوعين من البنوك .

***ودائع الاستثمار وفي المقابل الودائع لأجل:** لا تضمن البنوك الإسلامية عائدا محددا سلفا في الودائع الاستثمارية كما في البنوك التقليدية وإنما يتوقف العائد على طبيعة حساب الاستثمار ومدته ونتائج الأعمال للتوظيف التي وجهت إليها هذه الأعمال وكذلك لا يلتزم البنك الإسلامي برد هذه الأموال كاملة عند تاريخ استحقاقها لأصحابها لأنها مودعة على أساس المضاربة والعائد يتوقف على نتائج الأعمال أو طبيعة حساب الاستثمار من حيث كونه مخصص لعملية بذاتها أو حساب غير مخصصة.

أما الودائع الآجلة في البنوك التقليدية هي دين في ذمة البنك يشتريها صاحبها في تاريخ استحقاقها مع فائدة متفق عليها، لذلك لا توجد علاقة تعاقدية بين البنك وأصحاب الودائع الآجلة.

- **حساب التوفير بالبنوك الإسلامية مقارنة بحسابات التوفير والشهادات الادخارية بالبنوك التقليدية:**

تلتزم البنوك التقليدية بفائدة ثابتة ومتفق عليها مسبقا بالنسبة لحسابات التوفير والشهادات الادخارية لكن حسابات التوفير في البنوك الإسلامية تمثل أهمية نسبة تشارك في الحصول علي عائد يتوقف على نتائج توظيفات

هذه الأموال وعادة بحسب العائد على اقل رصيد للعميل في حساب التوفير خلال الفترة التي يحتسب عنها العائد .

1- خضراوي نعيمة، المرجع السابق : ص 88.

الموارد الداخلية:

لا تختلف الموارد الداخلية في البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية، فكل منهما يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، إلا أن ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية يتمثل في:

*رأس مال البنك: إن أصحاب رأس المال شركاء وليسوا دائنين للبنك في حالة البنك الإسلامي، بينما هم دائنون للبنك في حالة البنك التقليدي، وصغر رأس المال مقارنة مع الحجم الإجمالي للأصول أو الودائع، وهذه الميزة وأن كأن البنك الإسلامي يختلف كلية عن بنك الأعمال أو الاستثمار فهو يتشابه فيها كثيرا مع البنك التجاري .

2.طريقة تكوين المخصصات:

تكون البنوك التقليدية مخصصات أهمها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، كما تكون البنوك الإسلامية مخصصات مخاطر عمليات الاستثمار التي توظف فيها مواردها، مع فرق جوهري وهو أن البنوك التقليدية تكون المخصصات باقتطاعها من إيرادات البنك وصولا إلي صافي الأرباح القابلة للتوزيع على أصحاب رأس المال، بينما المخصصات في البنوك الإسلامية يرتبط تكوينها بتوظيف أموال المودعين في استثمارات مختلفة، وما يتحقق عن هذه التوظيفات من أرباح يتم توزيعها علي أصحاب الأموال المستثمرة فيها)المودعون بالإضافة إلى المساهمين في رأس مال البنك(،أي بالاقتطاع من الأرباح العامة بعد تحقيقها أما بقية المخصصات مثل الخاصة بالإهتلاكات فلا فرق في ذلك.

3.المقارنة بين الاستخدامات:

تختلف البنوك الإسلامية اختلافا شبه كلي عن البنوك التقليدية في طبيعة استخداماتها وهذا الاستخدام البنوك الإسلامية لصيغ تمويلية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وندرج أهم الفروق فيما يلي :

أ. الفرق بين المرابحة والتمويل بفائدة: أهمها: (01)

*في بيع المرابحة يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة وتملكها تم بيعها للواعد بالشراء، أما في البنوك والمؤسسات التقليدية يتم بيع السلعة قبل شرائها وتملكها.

* في بيع المرابحة تدخل السلعة في ضمان ومسؤولية البنك الإسلامي فيتحمل ما قد يطرأ عليها من هلاك، أما في البنوك والمؤسسات التقليدية فلا تدخل السلعة في ضمانهم.

* في بيع المرابحة بعد شراء السلعة لا يلزم البنك الإسلامي الواعد بالشراء بشرائها أما البنوك التقليدية فأن العميل يلتزم بالشراء.

*في بيع المرابحة إذا تأخر العميل عن سداد الأقساط لا يزيد مبلغ الدين، أما في البنوك التقليدية فيزيد مبلغ الدين إذا تأخر العميل عن سداد الأقساط .

1- خضراوي نعيمة، المرجع السابق : ص 89.

*في بيع المرابحة لا يجوز اشتراط الخصم في حالة السداد المبكر للدين، أما في التمويل بفائدة فيشترط الخصم في حالة السداد المبكر.

ب. يتميز أسلوب البنك الإسلامي في التمويل بأسلوب المشاركة عن أساليب البنوك التقليدية في التمويل بالإقراض بفائدة، في أن مشاركة البنك الإسلامي تتطلب اشتراك البنك بخبراته المختلفة في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والطرق التي تؤدي إلى ضمان نجاح المشروع وتؤكد ربحيته وبالتالي تزيد أرباح البنك الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة ودائعه بعد ذلك، وعدم تحمل التمويل بتكلفة أو أعباء كما في القروض، حيث هذه الأخيرة بالفوائد فضلا عن الأقساط وعن أن هذا التمويل يحقق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد فأنه الضمان الأكبر لتخصيص موارد التمويل للاستثمار، الأمر الذي لا يتوافر في القروض من الممكن للمقترض تغيير التخصيص يقترض بحجة تمويل مشروعات إنتاجية ثم تودع الأموال في حسابات خاصة.

ت – نجد أن البنوك التقليدية توظف مواردها كذلك في :

* الاتجار في الأوراق المالية بشرائها وإعادة بيعها بالتجزئة) الأسهم والسندات.(**01**)

* السمسرة والحصول على عمولة مقابل شراء وبيع الأوراق المالية الموجودة بالسوق.

* تقوم بتسويق الأوراق المالية المصدرة لتوفير رأس المال طويل الأجل لكافة المشروعات.

فهي تقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمستثمرين لذلك فهي من منشئات الوساطة المالية

المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية :

تتمثل أوجه الاختلاف والتشابه بين البنوك التقليدية والاسلامية في :

1– أوجه التشابه : تتمثل أوجه الاتفاق بين النوعين من البنوك في ما يلي:

- البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية كلاهما يتعرضان لنفس المخاطر أي(نظامية وغير نظامية)
- البنوك التقليدية والإسلامية تتعرض لنفس العوامل الخارجية من (العولمة والمنافسة والأزمات المالية الخ....)
- البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تواجهان مخاطر العمل المتعلقة بالنشاط المصرفي في حين نجدهما يتعرضان: للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر سعر الصرف، بالإضافة للمخاطر التشغيلية والأخلاقية ...

يوجد أربعة مراحل في إدارة النوعين من البنوك.

.1- مرجع سبق ذكره ، ص 89.90

•تعتمد البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على أساليب للتغطية من المخاطر.

•كلا النوعين من البنوك يخصصان أموال لمواجهة المخاطر ويعتمدان علي مجموعة من الأساليب في إدارة المخاطر.

•البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية يخضعان لرقابة داخلية وخارجية من البنك المركزي.

• تتفق البنوك الإسلامية والتقليدية في بعض معايير التمويل والاستثمار) الربحية والسيولة والأمان .

2– أوجه الاختلاف: إن نقاط الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية يمكن حصرها في النقاط التالية:

• **من حيث التحديات الداخلية:** فالبنوك الإسلامية تعمل في بيئة غير ملائمة لنشاطها بل هي ملائمة للبنوك التقليدية بحكم أسبقية هذه الأخيرة؛

الاختلاف في الموارد والاستخدامات أوجد مخاطر خاصة بالبنوك الإسلامية تتمثل في مخاطر صيغ التمويل الإسلامي؛

•البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية بخلاف البنوك التقليدية؛

•**في حالة نقص السيولة** : فأن البنوك الإسلامية معرضة أكثر للمخاطر عن غيرها من البنوك التقليدية لأنه لا يمكنها تسييل أصولها بسرعة ولا يمكنها اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير؛

• **بالنسبة للضمانات** : فالبنوك الإسلامية لا تقبل الضمانات المخالفة للشريعة الإسلامية بعكس البنوك التقليدية؛

• البنوك التقليدية تعتمد في التغطية من المخاطر على الخيارات والمبادلات والمشتقات المالية بالإضافة للتوريق، في حين تحجم البنوك الإسلامية عن استخدامها لمخالفتها مبادئ الشريعة الإسلامية؛

• وجود رقابة شرعية في البنوك الإسلامية هدفها متابعة نشاط البنك؛

• البنوك الإسلامية تقدم التمويل على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ومن ثم فهي حريصة في تعاملاتها مع العملاء، ولا تمول العملاء من دون أن تقيم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات؛

• تعتبر المعايير الشرعية الفيصل في قبول الاستثمار أو رفضه من قبل البنك الإسلامي ومن أهمها : –

– أن يكون الهدف من المشروع مقبول شرعا وأن لا يكون فيه ضرر؛

– يجب ألا تكون مدخلات المشروع غير مقبولة شرعا؛

– يجب ألا تكون مخرجات المشروع محرمة شرعا، كأن يتم أنشاء مصنع لإنتاج الخمور.

– عدم استخدام الأدوات والأساليب المحرمة شرعا؛ –

– أن لا يكون الاستثمار منهي عنه شرعا وصراحة مثل : ما يعرف بالتمويل بالهامش، أو الدخول في أسواق العملات الأجلة؛

•البنوك التقليدية أكثر عرضة للازمات المصرفية عن البنوك الإسلامية، وهذا مفاده أن البنوك الإسلامية لها مرونة في إدارة المخاطر المصرفية أكثر من البنوك التقليدية، والدليل على ذلك هو الأزمة المالية الحالية.

الفصل الثالث

البنوك الإسلامية في الجزائر (دراسة حالة بنك البركة)

- **المبحث الأول : بنك البركة**
- المطلب الأول : تعريف بنك البركة الجزائري والهيكل التنظيمي له.
- المطلب الثاني : مصادر أموال بنك البركة الجزائري وخدماته .
- المطلب الثالث : معاير تمويل بنك البركة الجزائري وأهم التويلات التي يقدمها .
- **المبحث الثاني : تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا**
- المطلب الأول : نشأة المصارف الإسلامية ومكانة التمويل في النظام الكلي
- المطلب الثاني : دور المصارف الإسلامية في تخصيص الموارد وأدائها العام للنظام المصرفي .
- المطلب الثالث : علاقة المصارف الإسلامية بمؤشرات التنمية الاقتصادية لماليزيا .
- **المبحث الثالث : الصيرفة الإسلامية في السودان**
- المطلب الأول : الجهاز المصرفي السوداني
- المطلب الثاني : المنتجات المالية بالسودان
- المطلب الثالث : أدوات الإبتكار المالي الإسلامي في السودان (الصكوك الإسلامية الحكومية)
- **خلاصة الفصل .**

المبحث الأول : بنك البركة :

تمهيـــــــد :

. يعتبر بنك البركة الجزائري فرعا من الفروع التي افتتحتها مجموعة دلة البركة، التي يقع مقرها الرئيسي في البحرين والمنتشرة في عدد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، هو أحد البنوك الخاصة الناشطة فب القطاع المصرفي الجزائري والتي تستمد أسس عملها من ضوابط الشريعة الإسلامية، إلا أنه ينشط في بيئة تقليدية لا تراعي طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، مما يشكل عائقا أساسيا في مواصلة مسيرته التي نسعى إلى تقييمها كإحدى تحارب البنوك الخاصة في الجزائر .(**01**)

وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول : تعريف بنك البركة و خصائصه

– اولا : تعريف بنك البركة :

• بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يؤسس في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20ماي 1991 كشركة مساهمة، في إطار قانون النقد والقرض.

• يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري، وبنك الأعمال والإستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والقرض لسنة 1990 بصفته الأولى، وتنظم أعماله المادة 3 (الفقرة 8) من قانونه الأساسي بصفته الثانية .

يبلغ الرأسمال الاجتماعي للبنك 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500 آلاف سهم، قيمة كل سهم 1000 دج ويشترك فيه كل من : (**02**)

– شركة دلة البركة القابضة الدولية (شركة سعودية مقراتها بين جدة السعودية والبحرين) بنسبة 50%.

– بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (بنك عمومي جزائري بنسبة 50%.

يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، بحي بوثلجية هويدف، فيلا رقم 10 و 30 الجهة الجنوبية بن عكنون، الجزائر، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له. ويدير البنك حاليا 27 فرعا و 3 فروع قيد الإفتتاح الشلف، مستغانم، عين مليلة.

---

1 _عيشوش عبدو ، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية ، مذكرة ماجستير ،كلية علوم اقتصادية و علوم التسير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص تسويق ، جامعة حاج لخضر باتنة ، الجزائر 2008-2009 ، ص 63

2– عبد عزيز ميلودي ، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الاسلامية ، دراسة قياسية لحالة بنك البركة ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكمي ، جامعة الجزائر ، 2006– 2007 ، ص 82.

وقد قام بنك برفع قيمة رأسماله سنة 2006 بمقدار أربعة أضعاف، أي ما يعادل2.5مليار دج، والذي نتج عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين حيث أصبحت نسبة مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساوية إلى 44%، ونسبة مشاركة دلة البركة القابضة مساوية ل 56% . (**01**)

– اهم المراحل التع يمر بها بنك البركة الجزائري :

-1994: الإستقرار والتوازن المالي للبنك.

-1999: المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة والأمان.

2000: المرتبة الأولى بين ذات الرأس المال الخاص.

-2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

-2006: زيادة رأسمال البنك إلى 2500000000 دج.

-2009: زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى : 10 مليار دينار .

ثانيا : خصائص بنك البركة.

يتميز بنك البركة الجزائري بعدة مميزات وخصائص، سنتطرق إليها من خلال النقاط التالية :

1– بنك المشاركة : يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرون والمسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة، وهو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة الإسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين والممولين أو ما تعلق منها بأنشطته المصرفية والاستثمارية والتمويلية.

2– بنك مختلط : بما أن بنك البركة الجزائري مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري، فهو يشكل حالة استثنائية ونادرة في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية والتي يعود أغلبها لرأس المال الخاص إذا استثنينا بنك التنمية الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة مالية دولية. (**02**)

3–بنك ينشط في بيئة مصرفية تقليدية : يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأطر والنظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر والمبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك والقيم التي أنشئ في ضوئها، إن هذا الأمر يجعل بنك البركة الجزائري يشكل إستثناء عن القاعدة العامة للنظام المصري الجزائري باعتبار أن كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع النمط المصرفي التقليدي القائم على الربا .

1- موقع بنك البركة . www. albaraka-bank. com le;03/03/2015.

2 – عيشوش عبدو، مرجع سابق، ص 63.

المطلب الثاني : مصادر اموال بنك البركة و خدماته

– مصادر اموال بنك البركة :

الفرع الأول : رأس مال البنك.

يبلغ رأس المال الإجتماعي للبنك 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500 ألف سهم، قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري، ويشترك فيه مناصفة كل من :

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك حكومي جزائري) بنسبة 50.%
- شركة دلة البركة القابضة الدولية (جدة – السعودية بنسبة 50%.

وقد قام البنك برفع قيمة رأسماله سنة 2006 بمقدار أربعة أضعاف، أي ما يعادل

2.5 مليار دينار جزائري، والذي نتج عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين حيث أصبحت نسبة مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساوية إلى 44%، ونسبة مشاركة دلة البركة القابضة مساوية ل 56%.

شرع بنك البركة برفع رأسماله الإجتماعي خلال العقد الأول من شهر ديسمبر 2009 بزيادة 2.5 مليار دينار جزائري (34035 مليون دولار) إلى 10 مليارات دينار جزائري (**01**)

137.40مليون دولار) مما سيسمح له بتعزيز قدرته على التدخل في السوق وفي نفس الوقت المزيد من المشاركة في تطوير الإقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: الودائع.

يتلقى البنك الودائع من الأفراد والمؤسسات ويفتح لزبائن الحسابات الآتية سواء بالدينار الجزائري أو بالعملة الصعبة وتتمثل في ما يلي: (**02**)

– حسابات الودائع تحت الطلب : تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري، لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب، كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة الأغراض السياحة والتجارة

– حسابات التوفير أو الإدخار: تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2000 دج، ويمنح صاحبها دفترا تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، ويكافأ الحساب على أساس الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك.

1–سليمان ناصر، العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع والآفاق، مداخلة مقدمة في الملتقى النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، جامعة ورقلة، قالمة، الجزائر، يومي 5–6 نوفمبر 2001، ص: 6.

2–.2le:03/03/2015 www.albaraka-bank.com

– **حسابات الإستثمار المخصص**: وهي حسابات تمكن أصحابها من إستثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختاروها، وتكون معروفة لديهم.

– **حسابات الإستثمار المشتركة (غير المخصص)**: وتستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشتركة. تتحصل حسابات الإستثمار على أرباح وفق نسب يتفق عليها مسبقا، كما لا يقل رصيدها عن حد أدنى هو 10 آلاف دج.

يدير البنك مجلس إدارة يتكون من ثمانية أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائب له، كما أن للبنك مديرا عاما وثلاثة نواب، ويراقب عملياته مراقبان للحسابات ومراقب شرعي.

– الخدمات التي يقدمها بنك البركة :

يقدم البنك لعملائه مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا عن طريق العمل في المجالات التالية : (**01**)

1– الخدمات المصرفية :

يمارس بنك البركة الجزائري سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل الجزائر وخارجها جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستحدثة ، حيث يمكن للبنك أن يقوم بالأنشطة التالية :

قبول الودائع النقدية .

– فتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة وتأدية قيم الشيكات المسحوبة.

– تحويل الأموال في الداخل والخارج.

– تحصيل الأوراق التجارية.

– فتح الإعتمادات المستندية وتبليغها.

– إصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الإعتماد الشخصي.

– التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس الحاضر.

2– الخدمات الإجتماعية :

يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الإجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين الجمعيات والأفراد وذلك عن طريق الإهتمام بالنواحي التالية:

– تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية.

– إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الإنتاجية.

1–وهيبة خروبي ، تطور الجهاز المصرفي و معوقات البنوك الخاصة في الجزائر ، مذكرة ماجيستار ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة سع دحلب البليدة ، الجزائر ، جوان 2005،ص 149–151.

3- الودائع :

حيث يفتح البنك للمؤسسات والأفراد الحسابات الآتية :

- **حسابات الودائع تحت الطلب**: تفتـــــح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ، وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري، التسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب، كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة.

- **حسابات التوفير أو الإدخار** : تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2000 دج، ويمنح صاحبها دفترا تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، ويكافأ الحساب على أساس الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك.

- **حسابات الإستثمار المخصص**: و هي حسابات تمكن أصحابها من إستثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختاروا، وتكون معروفة لديهم.

- **حسابات الإستثمار المشتركة (غير المخصص)**: وتستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشتركة. تتحصل حسابات الإستثمار على أرباح وفق نسب يتفق عليها مسبقا، كما لا يقل رصيدها عن حد أدنى هو 10 آلاف دج.

4- التمويل والاستثمار:

يقوم البنك بجميع أعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا وذلك من خلال الوسائل التالية:

- تقديم التمويل اللازم كليا أو جزئيا في مختلف الأحوال والعمليات القابلة للتصفية الذاتية ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للآمر بالشراء وغير ذلك من الصور المماثلة.

- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في إستثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة مع البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة، ويجوز للبنك في حالات معينة أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الإتفاق الخاص بذلك.

5- تصرفات وأعمال أخرى:

يمكن للبنك في مجال ممارسته لأعماله إضافة لما ذكر أعلاه أن يقوم بكل ما يلزم من تصرفات لتحقيق غاياته، ويشمل ذلك بوجه خاص ما يلي:

- تأسيس الشركات في مختلف المجالات ولا سيما المجالات المكملة لنشاط البنك.

- تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها وإستثمارها وتأجيرها بما في ذلك أعمال إستصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة وتنظيمها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان .

- إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التعاوني لصالح البنك أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.

- تلقي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها.

- الدخول في الإتحادات المهنية المحلية والدولية وخاصة الإتحادات الرامية لتوطيد العلاقات مع البنوك الإسلامية.

1-وهيبة خروبي ، مرجع سابق ص : 152.

المطلب الثالث : معاير التمويل بنك البركة الجزائري واهم التمويلات التي يقدمها :

يمارس بنك البركة الجزائري كل من صيغ التمويل التالية: المرابحة، الإيجارة، السلم، الاستصناع، بالإضافة إلى أنه كان يتعامل بصيغة التمويل بالمضاربة في بداية نشاطه ولكن لم ينجح فيها، كذلك نفس الشيء بالنسبة لصيغة التمويل المشاركة تعامل بها في بداية نشاطه ثم تخلى عنها.

أولا : التمويل بالمرابحة : (01)

يعتبر التمويل بالمرابحة أهم عقود التمويل بالبيوع لدى بنك البركة الجزائري، وهذا نظرا لسهولة تطبيق العقد عمليا من جهة وطبيعة العقد من جهة ثانية، وهي مخصصة أساسا للتمويلات قصيرة الأجل، وقد إستحدث البنك فكرة بيع المرابحة للآمر بالشراء بغرض توفير ما يحتاجه بعض المتعاملين من الحصول على الأجهزة والمعدات أو سلع أخرى، حيث يتقدم المتعاملون للبنك طالبين هذه الأشياء مع ذكر وصفها وكمياتها...إلخ، فيقوم البنك بشرائها أو إستيرادها على أساس الوعد من قبل المتعاملين بشرائها، إذا وردت مطابقة للمواصفات في المكان والزمان المحددين، بسعر تكلفتها مع زيادة ربح يتفق عليه البنك والعميل ثم يتفق على كيفية السداد، منها جزء مقدم .

ثانيا : التمويل بالإجارة :

الاعتماد الايجاري هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر. ويتعلق الأمر بتقنية حديثة النشأة نسبيا، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم:

- مورد (الصانع أو البائع) الأصل.
- المؤجر (البنك أو المؤسسة تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله)
- المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير .

ومن التعريف السابق، نستنتج أن حق ملكية الأصل يرجع للبنك خلال طول مدة العقد، غير أن حق الاستغلال يعود للمستأجر.

ثالثا: الاستصناع :

الاستصناع هو عقد مقاولة الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، و يتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.

1- le: 05/03/2015 www.albaraka.bank.com//ar/index.php

رابعا : السلم :

يمكن تعريف السلم بأنه: عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمرابحة لايتدخل البنك بصفته بائع الأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا. وفي الأساس تحظر قواعد الشريعة الإسلامية كافة العمليات التجارية التي ليس لها موضوع عند إبرام المعاملة البيع المعدوم). غير أنه بعض التطبيقات التجارية التي لا تستوفي هذا الشرط مسموح بها بسبب ضرورتها في حياة الناس، هذا هو الحال بالنسبة للتمويل بالسلم الذي رخص به الرسل عليه الصلاة والسلام في حديثه.

خامسا: المشاركة

المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (ربح أو خسارة) حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة ومردودية المشروع أو المهنية.

المشاركة كما هي مطبقة في البنوك الإسلامية مثل مؤسستنا، تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء. وتنجز هذه المساهمة حسب الصيغتين التاليتين :

- **المشاركة النهائية:**

يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة ويقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع، ويتعلق الأمر هنا بالنسبة للبنك في إستخدام طويل أو متوسط المدى لموارده الدائمة (حقوق الملكية، ودائع استثمارية مخصصة وغير مخصصة ...)، يمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في شركة موجودة، تمويل لرفع رأسمال أو المساهمة في تشكيل رأسمال شركة جديدة (شراء أو إكتتاب سندات أو حصص اجتماعية)، يطابق هذا النوع من المشاركة التطبيقات المصرفية التقليدية في الإبداعات الدائمة التي تقوم بها البنوك إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة .

- **المشاركة المتناقصة:**

يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية تنازل تدريجيا من المشروع أو العملية وهذا بعد إنسحاب صاحب المشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة رأسمال البنك.

1- 2015/03/05le: www.albaraka.bank.com//ar/index.php

المبحث الثاني : تجربة المصرفية في ماليزيا :

المطلب الأول :نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا ومكانة التمويل في النظام الكلي في ماليزيا.

الفرع1: نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا :

بدأ الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 عندما بدأ الماليزيون المسلمين يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها تابونغ حجي (Tabong Haji) تأسست في نوفمبر عام 1962 ، وبدأت العمل رسميا عام 1963. وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "إنكو عزيز "Ungku Aziz حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية و لا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية وقد حققت هذه الهيئة نظاما ادخاريا خدميا إسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية.

بعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في عام1981 بتاسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة وكانت النتائج ايجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية.

وهو ما تم تجسيده فعليا في 07 أفريل 1983 من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية (IBA) والذي أعطى الصلاحية التامة لبنك نيغارا للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها.

تلاه في 01 جويلية 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام" حيث سطرت أهدافه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في ظل استراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين الملاي.

وبعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993 ، قدم بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) نظام مصرفي ثنائي سمي بـ "نظام المصرفية الاسلامية " (IBS) «Islamic Banking Scheme » أو نظام الفروع الاسلامية للبنوك التقليدية من اجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنك تقليدي لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعا (**01**)

1- ابتسام ساعد ، رابح خوني (سبتمبر2017) : تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية (العدد 30) ، ص 345.

وبعد الأزمة المالية لعام 1997 ، وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني، وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعا بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام 2001 ، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة.

حيث هدف هذا التحول إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20 في المئة من إجمالي حصة السوق المصرفي في 2010 ،كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا.

من جهة أخرى أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا في السنوات الأولى والاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي نظرا لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية وركائزه الأساسية كالنزاهة والشفافية وتقاسم المخاطر وحظر التجاوزات والمضاربة، لإطلاق برنامج في 2006 لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي(MI FC) ، ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي الشامل والبيئة الداعمة. تعزز ذلك أيضا سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي سمي ب "مخطط القطاع المالي "2011-2020 في اطار رؤية 2020 وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن أهم أهدافها مسألة "تدويل التمويل الإسلامي".(**01**)

وعرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا بإعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (I FSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 ، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى وهي قانون البنوك الإسلامية لعام 1983 ، وقانون التكافل 1983 ، وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد 1953 ، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا (**02**)

1- ابتسام ساعد ، رابح خوني (سبتمبر2017) : تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية (العدد 30) ، ص 345.

2- بلال محمد سعيد المصري . 2016 : تجربة ماليزيا في التنمية الإقتصادية (دروس مستفادة) – غزة – جامعة الأزهر .

الفرع 2 : مكانة التمويل الإسلامي في النظام المالي الكلي

أعطى مشـــــروع "المصرفية الإسلامية" دفعا قويا للتمويل الإسلامي في ماليزيا، حيث عرفت حركة العمل المصرفي الإسلامي اتجاها تصاعديا، وسجل نموا سنويا متوسطا قدره 49 ٪ من حيث الاصول خلال الفترة 1995-1999 وخلال عام 2000 واصل القطاع المصرفي الإسلامي تسجيـــل نمو قوي للأصول بنسبة 30 ٪ لتصل إلى 47.1 مليار رنغت، وتعتبر ماليزيا اليوم رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكـــوك وهو ما يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي في عام 2015 فقد ذكرت وكالة "فيتش" في تقريرها لعام 2015 أن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بلغ 390 مليون رنغت مع نهاية عام 2015، أي ما يعادل 27 ٪ من قروض نظامها المصرفي (بلغت 25.0 ٪سنـــة 2014) كما بلغت نسبة نمو التمويل الاسلامي 16.2 ٪ في عام 2015 (نظام المصـــرفي التقليدي : 5.2 ٪) ، وكان معدل نمو سنوي بلغ 18.2 ٪ منذ عام 2011 مقارنة بمتوسط نمو بلغ 7.0 ٪ بالنسبة للبنوك التقليدية (**01**)

واليوم وبعد حوالي 33 سنة منذ انطلاقه يتمتع التمويل الإسلامي بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها وينمو في ظل محيط يتعزز باستمرار بالبيئة التشغيلية والتنظيم والأنظمة الضريبية المواتية، والأهـــم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضيـــة تضاعف حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتوسع من 228 مليار رنغت نهاية ديسمبر2009 الى غاية 355 مليارفي نهايـــة ديسمبر 2015 وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم (02) : تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة 2008-2015

		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول	البنوك الإسلامية	181360	219848	253516	320519	367686	426430	455411	347 526
	النوافذ الإسلامية	6740	8702	8867	8131	8268	7093	7027	021 9
	مجموع الأصول	188099	228550	262382	328649	375954	433523	462438	368 535
الودائع	البنوك الإسلامية	149932	877 181	837 211	542 261	537 301	889 345	041 398	321 399
	النوافذ الإسلامية	770 4	962 6	116 5	845 4	919 4	058 3	639 2	340 3
	مجموع الودائع	154702	188839	953 216	266387	306457	348947	400680	402661
القروض	البنوك الإسلامية	99857	128207	154 066	190 938	227655	277491	329643	383494
	النوافذ الإسلامية	574	659	508	446	397	428	532	974
	مجموع القروض	100432	128668	154575	191384	228052	277920	330174	384468

Source : Bank Negara Malaysia، **Monthly Statistical Bulletin**، Malaysia, Dec 2015.

1-بوريب خديجة : النموذج التنموي الماليزي. المنطلقات ، الواقع والتحديات المستقبلية ، ملتقى دولي – مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ص 280، الجزائر – جامعة قالمة

المطلب الثاني : دور المصارف الإسلامية في تخصيص الموارد وأدائها العام في النظام المصرفي :

الفرع 1: أوجه استخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي.(01)

اكتسب التمويل الإسلامي في ماليزيا قبولا عريضا بين السكان، بغض النظر عن العرق أو الدين، حيث تشير تقديرات الصناعة أن غير المسلمين يشكلون أكثر من 50% من قاعدة عملاء المصارف الإسلامية. وتستخدم التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية بصورة أساسية لشراء السيارات والعقارات وكذلك لتمويل رأس االمال العامل والاستثمار في الأوراق المالية، وخلال عام 2015 تم توجيه 18% من الاموال التي تم الحصول عليها من المصارف لشراء مركبات النقل (السيارات الشخصية بشكل رئيسي) ، بينما بلغت حصة تمويل العقارات السكنية ورأس المال العام 25% كما يشير الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب الغرض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Bank Negara , **Monthly Statistical Bulletin**, Dec 2015, available on: http://www.bnm.gov.my.

1- فيصل شياد ، واسماعيل مومني : مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الإقتصادي : دلائل تجريبية من ماليزيا ـ مجلة رؤى اقتصادية العدد 11 ،ص 462.

وبصورة عامة، تم استخدام نحو 59% من التمويل الإسلامي في عام 2015 ضمن قطاع الأسر (انظر الشكل رقم 2) ، مما يعني وجود إمكانية كبيرة للمنتجات المصرفية الإسلامية لقطاع الأفراد، وهناك مجموعة واسعة من المنتجات الإسلامية المتاحة لشراء العقارات كعقود المشاركة المتناقصة والإجارة ومرابحة السلع.

الشكل رقم (02): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب القطاع

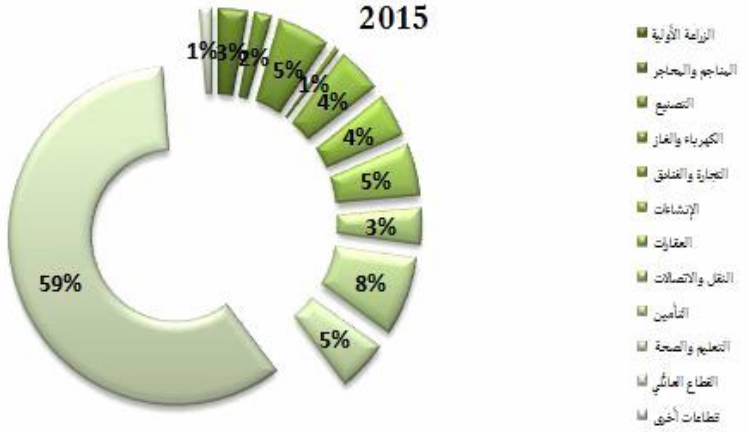

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Bank Negara,**Monthly Statistical Bulletin**, Dec 2015, available on: http://www.bnm.gov.my.

وعلى جانب الأعمال التجارية، نجد أن أهم المقترضين عبارة عن مجموعة متنوعة، بدءاً من شركات القطاع الصناعي وامتداداً إلى القطاع المالي، فضلا عن قطاعات التعليم الخاص والصحة وهذا يوضح القبول الواسع للتمويل الإسلامي في مختلف القطاعات الاقتصادية الحقيقية.

الفرع 2: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا هاما من الاقتصاد الماليزي، فوفقا للإحصاءات الصادرة في عام 2014 ، بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 396.6مليار رنغت وساهمت بنسبة 35,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كما هو مبين في الجدول رقم(2)، وهذا يوضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الماليزي.

1.فيصل شياد ، واسماعيل مومني : المرجع السابق ص 463.

جدول رقم(3): القيمة المضافة ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لسنة 2014 (01)

الفئة	القيمة المضافة (مليار رنغت)		المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي(%)	
	الأسعار الحالية	الأسعار الثابتة 2010	لأسعار الحالية	الأسعار الثابتة 2010
المؤسسات الصغيرة	390,6	363,5	35,8	35,9
المؤسسات الكبيرة	710	649	64,2	64,1
الناتج المحلي الإجمالي	1106,6	1012,5	100	100

ويعد تعزيز فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من الركائز الرئيسية لتحقيق هدف زيادة مساهمتها في الناتج القومي إلى بحلول عام 2020 ومن أجل ذلك قدمت (2015: 35.9%). ومن أجل ذلك قدمت برامج مختلفة لزيادة العرض وتنويع التمويل لهذه المؤسسات، و للاستفادة من مشاركة البنوك في نمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (**02**)

في أبريل 2012 ، قدمت صناعة التمويل الإسلامي بدعم من الحكومة برنامج جديد لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث تعهدت الحكومة بتقديم2% من معدل أرباح التمويل الإسلامي المقدم من قبل المصارف الإسلامية المشاركة في البرنامج، إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تمويل المشاريع المعتمدة لمدة تصل إلى خمس سنوات.

كما خصصت الحكومة الماليزية في إطار هذا البرنامج 2 مليار رنغت من ميزانيتها العامة لعام 2012 لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، و تدعيمها بمليار رنغت إضافية من الميزانية العامة لعام 2016 سارية المفعول حتى 31ديسمبر2017.

ومن بين العديد من الأنظمة الرامية إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أعلنت الحكومة الماليزية في موازنة 2015 دعمها لمنصة حساب الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة(I AP) وتخصيص مبلغ 150 مليون رنغت (ما يعادل 45 مليون دولار امريكي) كدفعة أولية. ويهدف هذا الدعم إلى تحويل هذه المنصة إلى سوق مركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ويتوقع من هذه المنصة أن تعزز استخدام أدوات وعقود التمويل الإسلامي القائمة على مشاركة المخاطر وعلى أسهم رأس المال من خلال استقطاب المستثمرين من المؤسسات والأفراد للاستثمار في السوق المالي الإسلامي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحيوية، وبالإضافة إلى ذلك، سوف تخصص "تابونج هاجي" مبلغ 200 مليون رنغت ماليزي لبنك إسلام لإنشاء حساب الاستثمار المقيد المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

1.فيصل شياد ، واسماعيل مومني : المرجع السابق ص 463.

الفرع 3 : الأداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي :

من ناحية الأداء النسبي للنظام المصرفي كما في نهاية عام 2015 ، فإن حصة موجودات البنوك الإسلامية ارتفعت إلى 26.8% (أنظر الجدول رقم 03)،كما تحسنت قنوات التوزيع أيضا بشكل كبير حيث بلغ عدد الفروع الإسلامية للبنوك الإسلامية والتقليدية 2206 فرعا وقد حفز وجود البنوك الإسلامية أيضا جهود مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية مثل المؤسسات المالية للتنمية، ومؤسسات الادخار ومؤسسات القروض السكنية إلى استحداث الخطط والأدوات اللازمة لتلبية مطالب العملاء.

الجدول رقم (04): مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل

الوحدة (%)	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أصول المصارف الإسلامية/ مجموع أصول النظام المصرفي	17,4	19,6	20,7	22,4	23,8	25,0	25,5	26,8
التمويل المصرفي الإسلامي/ إجمالي التمويل المصرفي	18,9	21,6	22,7	24,3	25,8	27,5	29,2	31,3
معدل رأس المال المرجح بالمخاطر	14	15,6	15,5	15	14,3	-	-	-

.(Source : Bank Negara Malaysia, Annual Reports(2009,2011,2013,2015

ويرجع ذلك للزيادة في التمويلات الجديدة التي تمت الموافقة عليها وإصدارها بنسبة 55.1 في المائة و 19.4 في المائة على التوالي في حين انخفضت نسبة التمويلات غير العاملة إلى 4.8 في نهاية عام 2005كما ظلت رسملة القطاع المصرفي الإسلامي في حالة جيدة حيث سجل معدل رأس المال المرجح بالمخاطر RWCR نسبة تفوق 12 في المائة على مدار 5 سنوات، كما استمر دخل المصارف الإسلامية، بالارتفاع حيث بلغ 5039,6 مليون رنغت في عام 2015 (مقارنة ب 1810,7 مليون رنغت عام 2008 ، إلا أنه شهد انخفاضا طفيفا في 2011 حيث بلغ 3026,9 مليون رنغت (مقارنة ب 3186,8 مليون رنغت في 2010).

1-سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز ، 2015 : الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) : تجربة ماليزيا – مجلة العلوم الإقتصادية المجلد العاشر (العدد الثامن والثلاثون) ص 122.

وتبعا لذلك انخفض العائد على الموجودات وحقوق المساهمين ب 0,3 و3% ,2 على التوالي كما يوضح الشكل:

الشكل رقم (03): مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في ماليزيا

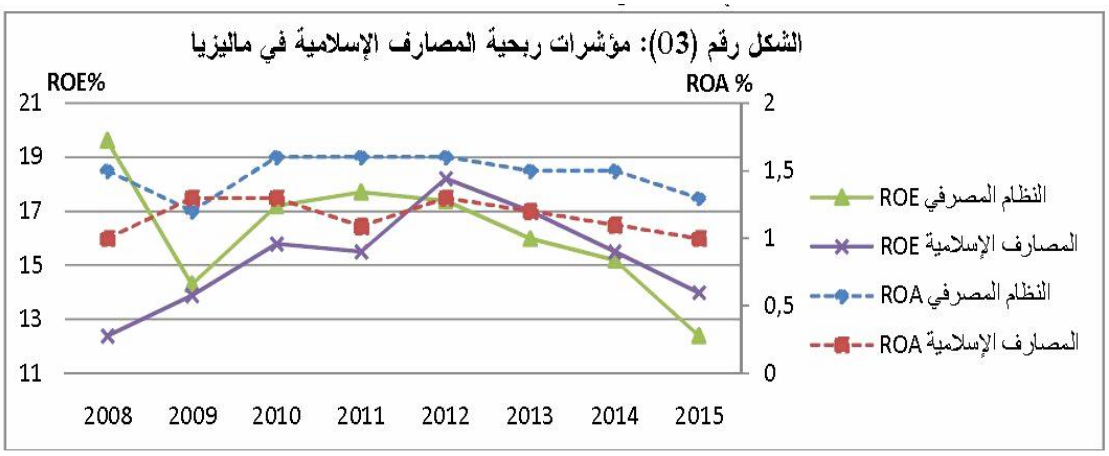

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي.

فعلى مستوى النظام المصرفي، انخفض كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) بشكل كبير سنة 2009 بسبب انخفاض الدخل من الفوائد الذي تأثر بتبعات الأزمة العالمية 2008. في حين عرفت المصارف الإسلامية ارتفاعا ملحوظا في كلا المؤشرين في نفس السنة (ب 0,30 و1,50 %) على التوالي، ويعود الانخفاض سنة 2011 إلى انخفاض الدخل مقارنة بالزيادة الكبيرة في الأصول.

كما سجلت نسبة القروض المتعثرة في المصارف الإسلامية متوسطا قدره 1,5 % حيث انخفضت من 2,3 % في عام 2008 إلى 0,9 % (مقارنة بـ 1.2 % في النظام المصرفي) في نهاية عام 2015 (الشكل رقم 04) بالموازات مع ذلك سجلت نسبة تغطية خسائر القروض (التمويل) معدلات عالية بلغت أكثر من 100 % في المتوسط. ويعكس ذلك الإدارة الفعالة للمخاطر والخاصة بالحفاظ على مستويات مناسبة لتغطية خسائر القروض.

من جانب آخر تمكنت المصارف الإسلامية من إدارة والتحكم في تكاليفها بصورة أفضل من البنوك التقليدية حيث بلغ متوسط نسبة التكلفة إلى إيرادات التمويل% 31 ,25 فقط مقارنة ب 45,53 % (نسبة التكلفة إلى إيرادات الفوائد) في البنوك التقليدية (الشكل رقم05) وعموما نلاحظ أن هذه النسبة تأخذ تقريبا نفس الاتجاه خلال فترة التحليل ذلك أن تكاليف المصارف الإسلامية تتأثر بالتغيرات في تكاليف الفائدة:

الشكل رقم(05): مقارنة بين تكاليف المصارف الإسلامية والتقليدية في ماليزيا(2008-2015)

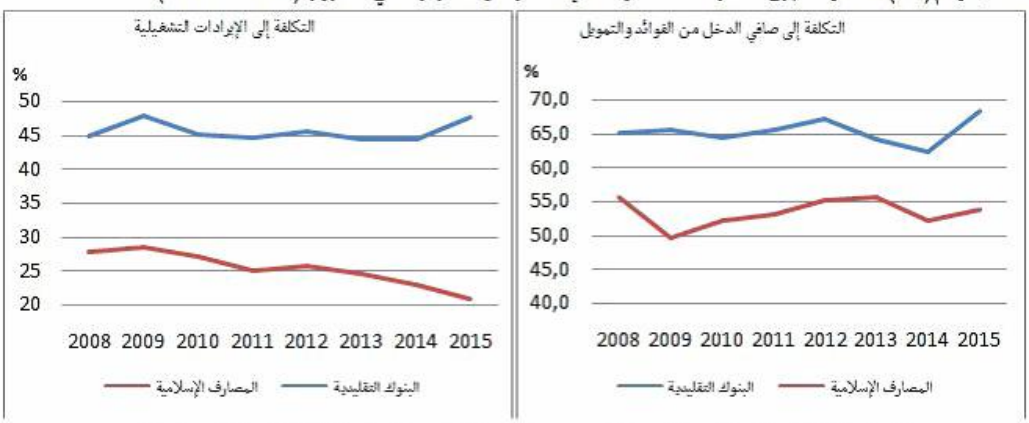

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي.

فوجود قاعدة كبيرة للعملاء غير المسلمين واستخدام الأدوات المالية التي تحاكي الأدوات التقليدية من قبل المصارف الإسلامية يخلق ارتباطا واسعا بين النظامين، مما يجعل التفضيل بينهما ممكننا تماما وخاصة من قبل العملاء غير مسلمين

وهذا يعني أنه عندما تتغير أسعار الفائدة في النظم التقليدية، يجب أن تتغير العوائد على الودائع في النظام المصرفي الإسلامي كذلك.

لأنه في حالة عدم وجود تغييرات مماثلة في العائد على الودائع المصرفية الإسلامية فإن فرصة الترجيح ستكون في صالح النظام التقليدي، وبالتالي فالنتائج المترتبة على تحركات أسعار الفائدة التي تنطبق على البنوك التقليدية، تنطبق على المصارف الإسلامية أيضا، أي عندما تتغير تكلفة الأموال في البنوك التقليدية، فإن تكلفة الأموال للمصارف الإسلامية أيضا يجب أن تتغير.

المطلب3 : علاقة المصارف الإسلامية بمؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا

الفرع 1: مؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا

1/ مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ضمن رؤية ماليزيا 2020:

يعتمد التمويل المصرفي الإسلامي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، فالنمو الاقتصادي يخلق طلبا على الوساطة المالية، وبالتالي فان المؤسسات والخدمات المالية الإسلامية هي استجابة لطلب المستثمرين والمدخرات في الاقتصاد، وفي هذا الصدد، فان النمو الاقتصادي في ماليزيا يتسبب في تغير وتطوير المؤسسات المصرفية الإسلامية هذا الرابط له أهمية كبيرة لصناع السياسة الاقتصادية(Uddin،Bm، 2016).

عرف الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا ارتفاعا متزايدا منذ بداية تحقيق رؤية 2020، ففي سنة 1990 قدر بـ 44,02 مليار دولار، وارتفع الى 100,01 مليار دولار سنة 1997، كنتيجة لتطبيق المخططات الخماسية التي بدأت تظهر نتائج إيجابية على اغلب مؤشرات النمو الاقتصادي، لكن سجلت سنة 1998 انخفضا ملحوضا في الناتج المحلي الإجمالي (72.17 مليار دولار)، بسبب الازمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، ولكن سرعان ماتجاوزت ماليزيا الازمة وعاد الناتج المحلي لمساره التصاعدي، الى غاية سنة 2008، ومع الازمة المالية العالمية وما احدثته من انكماش في الاقتصاد العالمي ككل تأثر الاقتصاد الماليزي كغيره من الاقتصادات، فعرف الناتج المحلي الإجمالي نسبة نمو سلبية وتباطؤ في عملية النمو، ولكن سنة 2010 عرفت استئنافا قويا للنمو مع زيادة بنسبة 7.2 %، وكان الدافع وراء هذا النمو هو الطلب المحلي القوي، مع التوسع الكبير في نشاط القطاع الخاص، وفي غضةن ذلك، واصل القطاع العام دعم الاقتصاد المحلي من خلال تنفيذ برامج لزيادة تعزيز البنية التحتية للبلد، فانتعش الطلب الخارجي بشدة(بنك نياقرا ماليزيا،2010)، وفي سنة 2017 سجل الاقتصاد الماليزي نموا قويا بنسبة .95% في عام 2017 (4.8 % في عام 2016)، فقد استمر الطلب المحلي بالنمو خلال العام، مدعوما بالتوسع الكبير في كل من انفاق القطاعين العام

والخاص، كما سجلت الصادرات الحقيقية أقوى معدل نمو سنة 2010، مدعوما بتوسع عالمي قوي وارتفاع أسعار السلع العالمية (بنك نياقرا ماليزيا،2010).

1-سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز ، المرجع السابق .

2/مؤشر الدخل الفردي الماليزي :

عرف مؤشر الدخل الفردي تطورا ملحوظا خلال رؤية 2020، فمنذ ان كان 2440 دولار سنة 1990، ارتفع ليصبح 9508 دولار سنة 2017، كنتيجة للخطط التنموية، والتي انعكست بشكل إيجابي على مؤشرات النمو المختلفة ومن بينها دخل الفرد الماليزي.

3/ مؤشر تكوين رأس المال الثابت :

عرف مؤشر تكوين رأس المال الثابت تزايدا ملحوظا طول فترة رؤية 2020، وقد تأثر بالأزمة المالية لسنة 1998، ففي سنة 1997 قدر بـ 59 مليار دولار، وانخفض بعدها مباشرة سنة 1998، بنسبة 43 %،الى 33.7 مليار دولار كنتيجة للانعاكاسات السلبية للأزمة المالية 1998، ثم عاد للتعافي منذ سنة 2000، وخصوصا مع البدأ في تطبيق سياسة الرؤية الوطنية سنة 2001، وباقي الخطط التنموية.

الفرع2:تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية ضمن رؤية ماليزيا 2020

عرفت مؤشرات الصيرفة الإسلامية تطورا كبيرا منذ إنشاء أول مصرف إسلامي سنة 1983، وتم رصد تطور أهم هذه المؤشرات والمتمثلة في إجمالي أصول المصارف الإسلامية، وحجم التمويلات والودائع، وذالك ابتداء من سنة 1998 أي مع إ،شاء ثاني مصرف إسلامي في ماليزيا.

ساهمت رؤية 2020 بتطوير قطاع المصارف الإسلامية، فعرفت كل من مجموع أصولها وتمويلاتها وودائعها نموا تصاعديا، ففي سنة 1998 (والتي عرفت إنشاء ثاني مصرف إسلامي بالبلد)، كان مجموع أصول المصارف الإسلامية 5.7 مليار رينجت، ولكن مع بدأ تطبيق سياسة الرؤية الوطنية (2001-2010)، والتي هدفت الى تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20 % من اجمالي حصة السوق المصرفي في 2010، ارتفعت حصة المصارف الإسلامية في السوق المصرفية، ففي سنة 2005 تم تحرير السوق المصرفية الإسلامية وشهدت افتتاح اول مصرف إسلامي أجنبي ، فاحدث هذا التحرير للسوق قفزة نوعية فقد ازدادت نسبة نسبة المصارف الإسلامية من الودائع بـ 11.7 % (84 مليار رينجت)، ونسبة التمويلات بـ 12.1 % (67 مليار رينجت)، ونمت الأصول بنسبة 17.7 % اذ أصبحت 112 مليار رينجت (25 مليار رينجت سنة 2004)، وحققت المصارف الإسلامية 11.3% من اجمالي الأصول في النظام

المصرفي ، ويجدر بالذكر أن المصارف الإسلامية حققت نسبة تمويل 20% من اجمالي التمويل قبل سنة 2010، وظلت المصارف الإسلامية تحقق نتائج إيجابية خلال خطة القطاع المالي الثانية 2011-2020 ففي سنة 2017 حققت حجم أصول بـ892.82 مليار رينجت واجمالي تمويلات قدرت بـ 605.52 مليار رينجت، واجمالي الودائع قدرت بـ 539.88 مليار رينجت.

ويتوقع البنك المركزي الماليزي وصول نسبة التمويل الإسلامي 40% من اجمالي التمويل المصرفي بحلول سنة 2020 ، ومن الواضح ان هذا الهدف في طور التحقق نظرا للنتائج الإيجابية المحققة في الخطط السابقة.

1-سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز ، 2015 : الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) : تجربة ماليزيا – مجلة العلوم الإقتصادية المجلد العاشر (العدد الثامن والثلاثون) ص 122.

الفرع 3 : نتائج علاقة المصارف الإسلامية بمؤشرات التنمية في ماليزيا

1/ علاقة الصيرفة الإسلامية بالناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا ضمن رؤية 2020

باستعمال بيانات عشرين سنة ابتداء من 1998 حتى نهاية 2017 والمتعلقة باناتج المحلي الإجمالي الماليزي من جهة، وباجمالي الأصول، وإجمالي التمويلات، وإجمالي الودائع للمصارف الإسلامية من جهة أخرى، يمكن حساب معامل ارتباط بيرسون.

تم توظيف بيانات الصيرفة الإسلامية بعد ان تم تحويل المبالغ من الرينجت الماليزي الى الدولار الأمريكي ، حيث يقدر معامل الارتباط بين الناتج المحلي الماليزي، وإجمالي أصول المصارف الإسلامية 0.97 عند مستوى دلالة إحصائية 1% وتفسيره ان هناك علاقة طردية قوية بين المتغييرين، اذا ارتفع اجمالي أصول المصارف الإسلامية فهذا سيدعم الناتج المحلي الإجمالي فيرتفع أيضا، ةالعكس صحيح،وهو نفس الحكم الذي يصدق على علاقة الناتج المحلي الإجمالي باجمالي التمويلات الإسلامية، وباجمالي الودائع حيث يقدر الارتباط بينهما ب 0.96و0.98 على التوالي.(**01**)

وهذا يدل على ان قطاع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا دعم الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى المستوى الذي حققته سنة 2017 وهو 314.5 مليار دولار كما بينه الشكل (01)،وبالمقابل فانه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي فان قطاع الصيرفة الإسلامية سينمو أكثر.

1-بوريب خديجة : النموذج التنموي الماليزي / المنطلقات ، الوقع والتحديات المستقبلية ، ملتقى دولي : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي ص280 الجزائر – جامعة قالمة .

المبحث الثالث : الصيرفة الإسلامية في السودان :

المطلب الأول : الجهاز المصرفي في السودان :

النظام المصرفي في السودان صاحبه سِمات ةوخصائص ميزته المصارف في الدول الأخرى ، اِتسمت فترة 1903-1977 بالتعامل وفق آليات النظام التقليدي القائم على التعامل وفق أسعـــــار الفائدة أخذًا وعطاء ، وبعد إنشاء بنك السودان قرر مجلس الإدارة في فيفري 1960 إعادة النظر في كل مايتعلق بالإئتمان المصرفي ، وفي ظل الإنفتاح الاقتصـــادي عام 1975 تم افتتاح العديد من بنوك القطاع المشترك والتي يساهم فيها رأس المال المحلي والأجنبي منها بنك فيصل الإسلامي 1977 ، وعلى أثر تقنين حرمة الربا في قانون المعاملات السوداني ، أصدر بنك السودان منشورا يقضي بإيقاف التعامل بسعر الفائدة بإعتباره ربا محرمًا شرعًا ، وقد ألزم المنشور في ديسمبر 1984 جميع البنوك التجارية والمتخصصة بالعمل وفق النظام الإسلامي والصيغ الاستثمارية الإسلامية .(الطيب ،2008 ،ص 01) .

وفي فترة 1990- 2005 شهد القطاع المصرفي السوداني بعض التطورات بغرض الإصلاح والتطوير حتى يكون نموذج للعمل المصرفي الإسلامي في العالم عمومًا تمثلت في إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وسوق الخرطوم للأوراق المالية ، بالإضافة لصندوق ضمان الودائع المصرفية وشركة السودان للخدمات المالية بإعتبارها برامج إصلاح اقتصادي ومالي تهدف إلى تقوية وتعزيز القدرة في مواجهة المصارف العالمية .

وشهد مابعد 2005 (اتفاقية السلام ما بين الشمال والجنوب السوداني) ، قيام نظامين مصرفيين في السودان خلال الفترة الإنتقالية ، وهما نظام مصرفي إسلامي يعمل في شمال السودان ونظام مصرفي تقليدي يعمل في جنوب السودان .

وقد بدأ بتنفيذ البند 14 " التمويل في المرحلة الإنتقالية " من اتفاقية برتوكول قسمة الثورة (مرحلة السلام 2005)

الذي يؤكد الالتزام بالمبادئ الأساسية والمتمثلة في وحدة البنك المركزي ، وحدة السلطة النقدية ، وحدة السياسة النقدية ، وحدة العملة ودور بنك السودان المركزي في الاستقرار الإقتصادي .

وتمك وضع الهيكل التظيمي والإاري لفرع الجنوب (بنك جوب السودان) ، وتدريب بعض الموظفين من أبناء جنوب السودان ، وتم إعداد التصور لعمل إدارات البنك في مرحلة السلام ، وتواصلت خلال عام 2005 الإجراءات الخاصة بإصدار العملة الجديدة وهيكلة بنك السودان المركزي (البنك السوداني المركزي ، 2005) .

وفي ظل فترة 2005-2011 استمر العمل بالنظام الاسلامي التقليدي في السودان إلى غاية التاسع من جويلية وفي ظل فترة 2005-2011 استمر العمل بالنظام الإسلامي التقليدي في السودان إلى غاية التاسع من جويلية 2011 تم إيقاف الملل بالنظام التقليدي وذلك بإنفصال الجنوب ، واستمر فيما بعد العمل بالنظام الإسلامي .

وقد عمل البنك المركزي السوداني في نصف الثاني من عام 2011 على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير وهذا نتيجة فقدان

حوالي 90% من حصيلة الصادرات وحوالي 40% من الإيرادات العامة ، ليتمكن البنك السوداني من التوسع في شراء وتصدير الذهب

والذي بلغت حصيلته 1.008 مليون دولار بنهاية عام 2011 ، وقد بلغت الصادرات غير البترولية بما فيها الذهب حوالي 2.296.6 مليون دولار لعام 2011 مقارنة بمبلغ 1.665.3 مليون

دولار في عام 2010 بنسبة زيادة بلغت 37.9% ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم الحصول على بعض القروض من الهيئات والمؤسسات والصناديق العربية .

وتستمر سياسات الجهاز المصرفي السوداني لعام 2012 بصورة أساسية على أهداف البرنامج الإقتصادي الثلاثي للدولة (2012-2014) ، والذي هدف إلى تحقيق الاستقرار الإقتصادي من خلال السعي نحو معالجة الآثار السالبة الناتجة عن انفصال الجنوب .

وصدرت عام 2015 سياسات من البنك المركزي السوداني متسقةً مع أهداف الموازنة العامة للدولة للعام 2015

والرنامج الإقتصادي الخماسي (2015-2019) مستهدفةً المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار وتحسين أداء ميزان المدفوعات بغرض تخفيف العجز إلى الحدود الآمنة ، وتحقيق استقرار سعر الصرف عبر تنظيم وضبط سوق النقد الأجنبي ، كذلك تهيئة البيئة المالية المناسبة بما يحقق الإستقرار المالي والكفاءة في عملية استقطاب وتخصيص الموارد المالية المصرفية اللازمة لتوميل النشاط الاقتصادي ، والمساعدة في تطوير سوق رأس المال بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام والعمل علة تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر بما يدفع عجلة التنمية ويخفف من حدة الفقر .

وفي عام 2016 صدرت سياسات البنك المركزي السوداني متسقة مع أهداف الموازنة العامة للدولة والبرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي (2015-2019) .(البنك المركزي السوداني ،2011/2013/2015/2016) (**01**)

وقد عمل الجهاز المصرفي السوداني عام 2017 على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو والتنمية المتوازنة ، والمساهمة الفاعلة في إنقاذ أهداف أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في عامه الثالث 2017 ، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة على تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 5.3%

واحتواء معدلات التضخم في حدود 17% في المتوسط ، بالإضافة إلى إحداث استقرار في سعر الصرف من خلال زيادة موارد النقد الأجنبي وترشيد الطلب عليه ومن ثم تحسين موقف ميزان المدفوعات

وتستمر جهود السودان عام 2018 في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي للمساهمة في تحقيق النمو المستدام ومواصلة مع أهداف البرنامج الخماسي لعامه الرابع 2018 ، (سياسة البنك المركزي السوداني ، 2017/2018) . (**02**)

ونشير إلا أنه يوجد 37 مصرف العاملة بالسودان كلها تخضع لقواعد الشريعة الإسلامية ، بحيث هناك سياسات من البنك المركزي السوداني على تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ، وذلك بتفعيل دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية عن طريق الآتي : (سياسة البنك المركزي السوداني ، 2017/2018) .

1-حدة رايس 2009 : دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية (الإصدار – الطبعة الأولى) القاهرة – إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع .

2- المرجع نفسه .

* إحكام التنسيق بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية مع الإلتزام بالتطبيق العملي للموجهات الفقهية لمختلف صيغ التمويل الإسلامي مع التركيز على الآتي :

- تفعيل سوق مابين المصارف والمؤسسات المالية .

- ابتكار أدوات مالية جديدة تساعد في إدارة السيولة .

- أدوات وصيغ التمويل بالنسبة للتمويل الأصغر والصغير والمتوسط .

- إعداد مراشد فقهية لصيغ الإجارة والإجارة الموصوفة في الذمة والإجارة المنتهية بالتمليك والإعتمادات المستندية .

- أدوات التحوط المالي مثل السلم الموازي والإستصناع الموازي وأدوات أخرى .

* رفع قدرات العاملين في الجوانب الشرعية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي وبصفة خاصة فقه المعاملات وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلة .

المطلب الثاني: المنتجات المالية الإسلامية بالسودان :

تعتبر منتجات الهندسة المالية الإسلامية محل اهتمام السوق المالي السوداني عن طريق شركة السودان للخدمات

المالية العاملة على ابتكار وتسويق منتجات مالية إسلامية شاملة تخدم الأهداف المالية والنقدية دعما للقطاعات الإقتصادية الحقيقية والتنمية وربطها بالنظام المالي المحلي والعالمي ، ومن أهم هذه المنتجات نذكر :

2-1 : شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) :

عبارة عن صكوك تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة ، وتهدف شهادات (شاملة) إلى :

استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الإستثمار .

توفير أداة إسلامية شرعية لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وإنقاذ السياسات المالية وسد عجز الموازنة .

تطوير أسواق رأس المال المحلية والإقليمية .

تحقيق عائد مجزٍ للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكون الشراكة الذي يحتوي على أكثر كفاءة وذات أداء مالي وإداري عالٍ .

1-حدة رايس 2009 : المرجع السابق .

تمكين وزارة المالية من الإستدانة من موارد مالية حقيقية غير تضخيمية من إعتمادها على الاستدانة من بنك السودان المركزي .(شركة السودان للخدمات المالية – التقارير والدراسات) .(**01**)

وقد بلغت إصدارات شهادة المشاركة الحكومية (شهامة) عام 2016 عدد 41 مليون شهادة بقيمة إجمالية 20.599 مليون جنيه ، ويمكن توضيح إصدارات هذا النوع من الشهادات (الشهامة) خلال فترة2011-2018 موزعة كالآتي :

جدول 5 : إصدارات شهادة شهامة 2011–2018

البيانات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإكتتابات	2814	2.934	2.905.3	3.193.2	2974.3	2294.7	3.558.0	3.839.4
التجديدات	8567	8801	11226	12579.9	15471.7	18260.5	20.273.3	23.003.0
التصفيات	885	2338	1783.1	1554.5	301.2	185	281.8	0.1
متوسط الأرباح %	15.7	18.4	18.5	18.6	18.4	18	%16.1	%17.7

المصدر : (**البنك السوداني المركزي ، 2011/2013/2015/2016/2018**) .

يتضح من الجدول تذبذب في إصدارات شهادة المشاركة الحكومية (شهامة) ، وسجلت أعلى نسبة اكتتاب عام 2018 بـ 3.839.4 مليون جنيه ، في حين سجلت أدناها عام 2016 بقيمة 2294.7 مليون جنيه ، ويتضح من الجدول اتجاهه تصاعديًا فيما يخص التجديدات ، وتذبذب في عملية التصفيات ، وقد بلغ متوسط العائد أعلى نسبة له عام 2014 قدرت بـ 18.6 % ، ويلاحظ أن نسبة العائد على شهادات شهامة في عملية مستقرة تصاعدية من سنة لأخرى مايدل على نشاط هذا النوع من الصكوك .

1- سامي عبيد محمد ، عدنان هادي جعار : الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) : تجربة ماليزيا – مجلة العلوم الإقتصادية ، المجلد العاشر ، العدد الثامن والثلاثون – ص 122.

وتعتبر شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) التي تصدرها شركة السودان للخدمات المالية من أنجح الشهادات التي أصدرتها الشركة ، وفيما يلي تطور عمليات مبيعات صكوك شهامة موزعة على الفئات التالية ، وهذا خلال فترة 2011-2018.

جدول 6 : مبيعات شهادة شهامة 2011-2018 **الوحدة : مليون جنيه .**

السنوات	الجهة	بنك السودان المركزي	المصارف	الشركات والصناديق	الجمهور	الإجمالي
2011	عدد الشهادات المباعة	2352219	10246673	6401654	3279001	22279547
	القيمة	1.176.1	5.123.3	3.200.8	1.639.5	11.139.7
2012	عدد الشهادات المباعة	3355178	5787047	4281030	1338300	14761555
	القيمة	335.5	578.7	428.1	134	1.476.3
2013	عدد الشهادات المباعة	6123252	12179898	6344081	3615445	28262676
	القيمة	3.061.63	6.089.95	3.172.04	1.807.27	14.131.34
2014	عدد الشهادات المباعة	5616300	13085544	8780168	4163792	31645804
	القيمة	2.808.15	6.542.77	4.340.08	2.081.90	15.772.9
2015	عدد الشهادات المباعة	3675621	18369755	10879588	3967037	36892037
	القيمة	1.837.8	9.184.9	5.439.7	1.983.5	18.446
2016	عدد الشهادات المباعة	4394473	19611092	12726150	4387546	41119261
	القيمة	2.197.24	9.805.55	6.363.07	2.193.77	20.559.63
2017	عدد الشهادات المباعة	4282235	23416587	14377718	5586326	47662866
	القيمة	2.141.17	11.708.29	7.188.85	2.793.16	23.831.43
2018	عدد الشهادات المباعة	8000	32.078.86	17.161.344	4.436.390	53684603
	القيمة	4	16.039.4	8.580.7	2.218.2	26.842.3

المصدر : (بنك السودان المركزي ، تقرير سنوي ، 2011/2012/2013/2014/2015/2016/2017/2018.

يلاحظ من الجدول تطور تدريجي تصاعدي لشهادة المشاركة الحكومية شهامة ، بحيث من 11.138.7 مليون جنيه عام 2011 إلى 14،131،34 مليون جنيه عام 2013 إلى 18.446 مليون جنيه عام 2015 ، لتستمر بالإرتفاع حتى بلغت عام 2017 قيمة 23.831.43 مليون جنيه ، في حين شهد عدد صكوك شهامة تطورًا تصاعديًا ، من 22279547 عام 2011 حتى وصل إلى 53684603 عام 2018 ، ويوضح الجدول أن المصارف قد استحوذت على القدر الأكبر من صكوك المشاركة الحكومية شهامة ، يليها الشركات والصناديق ثم بنك السودان المركزي ، في حين يحتل الجمهور الدرجة الأخيرة

1- سامي عبيد محمد ، عدنان هادي جعار : المرجع السابق ص 123.

2-2: شهادات الاستثمار(صرح) :

صكوك مالية بدأ العمل بها في عام 2003 تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والإقتصاد الوطني وتسخدم في إيرادات هذه الصكوك في تمكويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة . والجدول التالي يبين إصدارات هذه الورقة المالية من 2003-2010 .

جدول 7 : إصدارات شهادة شهامة 2011-2018

العام	الإصدار	تاريخ الإصدار	مدة الإصدار	العدد	المبلغ
2003	الأول	2003/05/01	سنتين	600000	60
2004	الثاني	2004/08/25	ثلاث سنوات	100	10
	الثالث	2004/11/02	ست سنوات	1180	118
2005	الرابع	2005/03/01	خمس سنوات	2280	228
	الخامس	2005/06/08	خمس سنوات	2100	210
	السادس	2005/11/30	ست سنوات	1814908	181.5
2006	السابع	2006/06/05	ست سنوات	2500000	250
	الثامن	2006/06/30	ست سنوات	1789100	178.9
	التاسع	2006/08/01	ست سنوات	842575	84.3
2007	العاشر	2007/01/31	ست سنوات	707312	70.7
	الحادي عشر	2007/04/18	ست سنوات	640988	64.1
	الثاني عشر	2007/09/15	عامان	1502004	150.1
	الثاني عشر 1	2007/11/01	عامان	1082170	108.2
	الثاني عشر 2	2007/12/31	عامان	317628	31.8
2008	الثالث عشر	2008/01/31	ثلاث سنوات	107756	10.8
	الثالث عشر 1	2008/04/17	ثلاث سنوات	403636	40.4
	الثالث عشر 2	2008/07/31	ثلاث سنوات	1457742	145.8
2009	الرابع عشر	2009/02/27	ثلاث سنوات	3000000	300
2010	الخامس عشر	2010/05/10	ثلاث سنوات	5000000	500
الإجمـــــــالي					**2742.7**

المصدر : (شركة السودان للخدمات المالية ، التقارير والدراسات)

تتوزع ملكية هذه الإصدارات على أربع قطاعات (المؤسسات والشركات والبنوك التجارية ، الأفراد ، الأجانب والشركات الأجنبية ، بنك السودان) ، ويلاحظ تطور الإصدارات من 600000 عام 2003 إلى 5000000 عام 2010 ، ويلاحظ تذبذب في قيمة الإصدارات مع تطر القيمة من 60 مليون جنيه سوداني عام 2003 إلى 500 مليون جنيه عام 2010.

2-3: شهادة شامة :

بدأ العمل بشهادة إجازة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) في عام 2010 ، وتقوم آلية العمل بهذه الشهادة من خلال العلاقات التعاقدية بين الأطراف التالية : المستثمرون – الشركة – الوزارة وهي البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية ، وتعمل شهاد ة شامة كغيرها من الصكوك على توفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الإستثمارية للبلاد ، وتهدف إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحًا لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول المصفاة وعرضها للمستثمرين ، وكذلك تعمل على توسيع (زيادة) عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، ومن خلال إضافة ورقة مالية جديدة .

ويمكن توضيخ تطور مبيعات شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) خلال فترة 2011 – 2018 كالآتي :

جدول 8 : مبيعات شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) 2011-2018

السنوات	الجهة	بنك السودان المركزي	المصارف	الشركات والصناديق	الجمهور	وزارة الماليةوالتخطيط الاقتصادي	الإجمالي
2011	عدد الشهادات المباعة	1593578	17606.33	353679	33950	42160	3784000
	القيمة	796.8	880.3	176.8	17	21.1	1.892
2015	عدد الشهادات المباعة	-	2308189	140468	4200	2032402	4485259
	القيمة	-	1.154.1	70.2	2.1	1.016.2	2.242.6
2016	عدد الشهادات المباعة	93720	2704251	833438	841	853009	4485259
	القيمة	46.9	1.352.1	416.7	0.1	246.5	2.242.6
2017	عدد الشهادات المباعة	1715977	1598257	294055	4037	171674	3784000
	القيمة	858	799.1	147	2	85.8	1.892.0
2018	عدد الشهادات المباعة	24012.33	977444	263254	1403	140666	3784000
	القيمة	1.200.6	488.7	131.6	0.7	70.3	1.892

المصدر : (بنك السودان المركزي ، تقرير سنوي ، 2011/2012/2013/2014/2015/2016/2017/2018.

لم يشهد عام 2012-2013-2014 أي تداول لشهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) ، ويتضح من الجدول تطور تصاعدي لمبيعات شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) خلال فترة 2011-2016

من 1.892 مليون جنيه عام 2011 إلى 2.242.6 مليون جنيه عام 2016 ويلاحظ ارتفاع نصيب الشركات من 140468 شهادة خلال عام 2015 الى 833438 شهادة خلال عام 2016 بمعدل 493.3% وانخفاض نصيب

وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي من 2032402 شهادة عام 2015 إلى 8530009 شهادة خلال عام 2016 بمعدل 58% ، وشهدت عامي 2017 و تسجيل مستوى استحواذ أدنى فيما يخص الجمهور .2018 تراجع في عدد شهادات المباعة لتبلغ 3784000 بقيمة 1.892 مليون جنيه ، ونلاحظ

2-4: شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) :

بدأ العمل بهذه الشهادات في العام 2013 وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل أنشئ بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه ، الغرض منها توفير فرص استثمارية تحقق عائدا للمستثمرين وتوفير موارد مالية حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخيمية بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

ويوضح الجدول الآتي موقف شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) للفترة الممتدة 2015-2018.

جدول 9 : مبيعات شهادة (شاشة) 2015-2018 **الوحدة : مليون جنيه**

السنوات	الجهة	بنك السودان المركزي	المصارف	الشركات والصناديق	الجمهور	وزارة الماليةوالتخطيط الاقتصادي	الإجمالي
2015	عدد الشهادات المباعة	-	2308189	140468	4200	2032402	4485259
	القيمة	-	1.154.1	70.2	2.1	1.016.2	2.246.6
2016	عدد الشهادات المباعة	93720	2704251	833438	841	853009	4485259
	القيمة	46.9	1.352.1	416.7	0.4	426.5	2.242.6
2017	عدد الشهادات المباعة	93720	2195669	139268	4200	2052402	4485259
	القيمة	46.9	1.097.8	96.6	2.1	1.026.2	.2.242
2018	عدد الشهادات المباعة	93720	1368765	748129	0	2274645	4485259
	القيمة	46.9	684.3	374.1	0	1.137.3	2.242.6

المصدر : (بنك السودان المركزي ، تقرير سنوي ، 2018/2016.

2-5: شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب) :

يتم إصدارها وفقًا لصيغة الإجارة الإسلامية ويتم تداولها بين بنك السودان المركزي والبنوك التجارية ، وتهدف شهادات (شهاب) إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحًا لحملة هذه الصكوك ويتحقق ذلك بتصكيك (Securitization) أصول البنك المركزي وعرضها على المستثمرين .

وقد شهدت مبيعات إجارة البنك المركزي شهاب 127800 شهادات شهاب بقيمة 127.8 مليون جنيه ليشهد انخفاض عام 2011 بحيث حدد عدد الشهادات المباعة بـ 25000 بقيمة 25 مليون جنيه ، ليتواصل الإنخفاض عام 2012 بحيث شهد عدد الشهادات المباعة 10000 بقيمة 10 مليون جنيه ، ولم تشهد عام 2013-2014-2015 مبيعات فيما يخص شهادات شهاب ، والجدير بالذكر أنه تمت تصفية شهادات إجارة البنك المركزي شهاب لدى المصارف بنهاية عام 2014 وآلت ملكيتها لبنك السودان المركزي .

لقد ساهمت الصكوك والشهادات في زيادة وتعزيز نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية وهذا نتيجة القبول الكبير الذي وجدته هذه الشهادات لدى المستثمرين والمتعاملين في السوق ، وبالتالي تعتبر توجه لصناعة مالية إسلامية في السودان وملاذ طيب للبورصة في السودان ، حيث تمثل هذه الصكوك حسب تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية مانسبته 95% من حجم التداول في السوق الثانوي .

ويمكن الإشارة من خلال الجدول الآتي لتطور نشاط التداول لسوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة 2011-2017

كالآتي :

جدول 10 : نشاط السوق الثانوية لبورصة السودان للفترة 2011-2017 **الوحدة : مليون جنيه**

السنوات	رأس المال السوقي	عدد الأسهم المتداولة	عدد الصكوك المتداولة	عدد الشهادات المتداولة	حجم التداول الكلي
2011	7062982659	106514121	7333445	3892066	2567626975
2012	9634988645	17258585	5793575	5116623	3073607167
2013	11188777913	80857419	1447341	6983324	3885405658
2014	12817683859	175035760	1198891	9996076	5762717820
2015	23726911800	284728196	1668892	11222669	6250361501
2016	15939640586	308331838	724021	7924732	4364326340
2017	19836511098	1087670678	1845930	19242070	11236889608

المصدر : سوق الخرطوم للأوراق المالية ، التقرير السنوي ، 2017/2016/2013/2011 .

المطلب الثالث – أدوات الابتكار المالي الإسلامي في السودان(الصكوك الإسلامية الحكومية) :

في إطار جهود بنك السودان لابتكار أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في الاقتصاد، فكر بنك السودان في استنباط أدوات لاستخدامها في عمليات السوق المفتوحة ، وبما أن بنك السودان لا يقوم بالمتاجرة في الأوراق المالية مع الجمهور مباشرة ، فقد تم إنشاء شركة السودان للخدمات اتظالية في عام 1998 للقيام بأعمال الخدمات المالية المتعلقة بإدارة والتصرف في الأنصبة والحصص المملوكة لحكومة السودان ومؤسساتها عن طريق إصدار صكوك استثمارية وفقاً للأدوات الإسلامية المناسبة .(بدرالدين 2009 ، صفحة 02) . وتتمثل تلك الأدوات في الآتي:

3.1 صكوك مشاركة البنك المركزي (شمم) : هي عبارة عن صكوك تمثل أنصبة محددة في صندوق خاص

يحتوي على الأصول المملوكة للبنك المركزي ووزارة المالية في القطاع المصرفي ، وهي بذلك نوع من توريق الأصول،

أهم ما ميز هذه الصكوك هو قابليتها للتداول في السوق الثانوية وسهولة تسييلها. (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2019).

لقد كان الهدف من صكوك (شمم) تحقيق إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي ، ومنح البنوك فرصة لاستثمار فوائضها لآجال قصيرة ، بحيث بدأ العمل بهذه الصكوك في سنة 1998، وانتهى في سنة 2004.

(شركة السودان للخدمات اتظالية المحدودة، 2015، صفحة 14) .

3.2 صكوك المشاركة الحكومة (شهامة): هي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي منذ سنة 1999 نيابة عن حكومة السودان، ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة ، وهي شهادات قصيرة الأجل مدتها عام.

تهدف هذه الصكوك إلى استقطاب المدخرات وتشجيع الاستثمار ؛ توفير أداة إسلامية لبنك السودان المركزي لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي وسد عجز الموازنة ؛ وكذا تطوير أسواق رأس المال المحلية الإقليمية

الشكل1 : تطور إصدار صكوك المشاركة (شهامة) خلال الفترة (1999–2018)

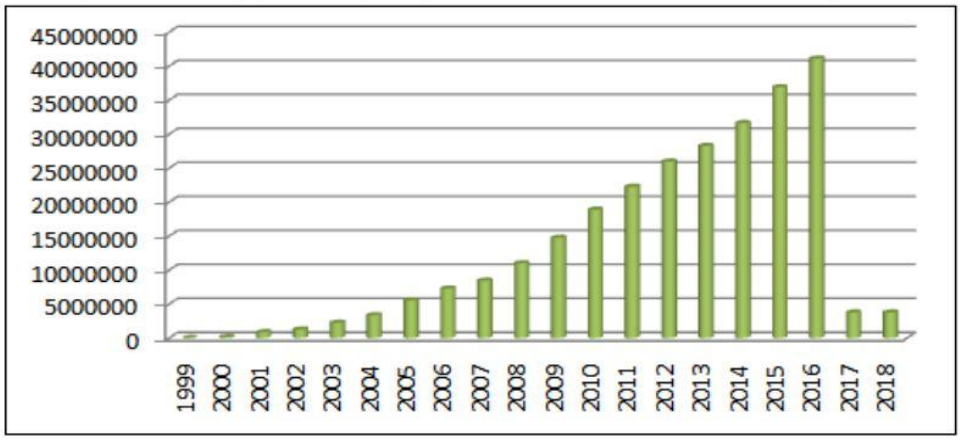

المصدر : إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان للسنوات من 1999 إلى 2018.

يظهر من الشكل رقم 01 التزايد المستمر تقريبًا في نمو وتطور صكوك (شهامة) خلال الفترة (1999-2016) بحيث انتقلت إصداراتها من 29450 شهادة سنة 1999 ، إلى 41110428 شهادة سنة 2016 ، إلا أنها تراجعت خلال سنتي 2017 و 2018 إلى 3784000 شهادة ، لكن على العموم فقد مثلت الصكوك (شهامة) بديلاً مناسبًا للسندات القائمة على الفائدة (الربوية) ، عند تدخل البنك المركزي السودانيب في السوق المالي من خلال عمليات السوق المفتوحة .

3.3 صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) : بدأ العمل بإصدارها في سنة 2003 ، وهي صكوك يتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر شركة السودان للخدمات المالية وشركات الوساطة المالية المعتمدة بناءًا على صيغة المضاربة ، بحيث يتراوح أجل هذه الصكوك مابين 2-6 سنوات ، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة .

تهدف صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) إلى تجميع المدخرات وتشجيع الاستثمار؛ إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة ؛ تطوير أسواق رأس المال المحلية الإقليمية؛

توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية ؛ و تقليل الآثار التضخمية بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة . (بنك السودان المركزي ، 2018 ، صفحة 79) .

الشكل2 : تطور إصدار صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة (2004-2018)

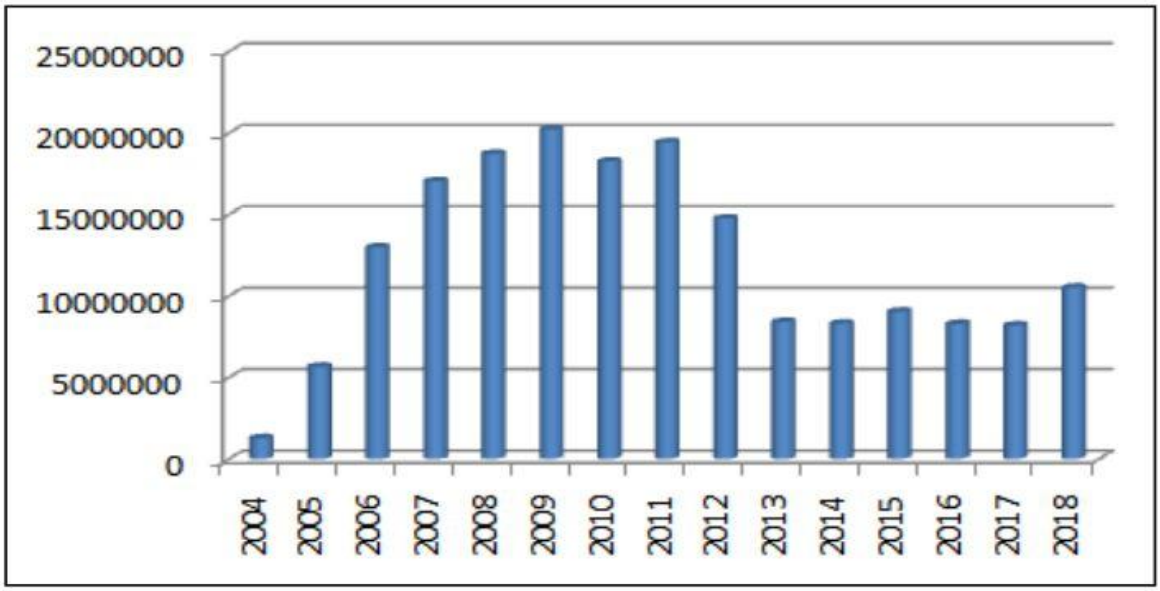

المصدر : إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للسنوات من 2004 إلى 2018.

يتضح من الشكل رقم 02 الارتفاع المتزايد لصكوك الإستثمار (صرح) منذ بداية إصدارها (سنة 2004) إلى غاية 2009 ، أين سجلت أعلى قيمة إصدار لها بـ 20223815 شهادة (صك) ، وهو مايؤكد درجة الإقبال على التعامل بها في تلك الفترة ، ثم تراجع عدد إصداراتها خلال الفترة (2010-2017) ،لكنه عاد للإرتفاع بـ 10524097 شهادة (صك) سنة 2018.

4.3 صكوك إجازة البنك المركزي (شهاب) : تمثل صكوك يتم إصدارها وفق الإجازة الإسلامية ، بحيث يتم تداولها بين بنك السودان المركزي والبنوك التجارية ، وتهدف إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بهدف تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحًا لحملة هذه الصكوك ، ويتحقق ذلك بتصكيك أصول البنك المركزي وعرضها على المستثمرين . لقد بدأ العمل بهذه الصكوك سنة 2005 وانتهى سنة 2014.

5.3 صكوك الاستثمار الجماعي بالعملات الأجنبية (شموخ): هي شهادات تمنح للمستثمرين الفرصة في

الاستثمار في صندوق تمويل استيراد سلع استراتيجية ، وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي، بحيث تهدف إلى تمكين بنك السودان المركزي من إدارة موارد الدولة من النقد الأجنبي وتحقيق عائد مجزي للمستثمرين بالعملة الأجنبية.

لقد تم إصدارها في أكتوبر 2009 ، وانتهى العمل بها في أكتوبر 2010. (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2015، صفحة 16) .

6.3 صكوك إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة):

بدأ العمل بهذه في سنة 2010، بحيث يتم إصدارها بناءًا على صيغة الإجازة ، وذلك بغرض حشد الموارد المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة ، وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي ، إجارة تشغيله لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها .

وقد كان الهدف من إصدار هذه الصكوك توفير فرص استثمارية مربحة ، وتنشيط العمل بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، هذا بالإضافة إلى توفير موارد مالية حقيقية للدولة بدون ضغوط تضخمية .

7.3 صكوك إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة): بدأ العمل بهذه الصكوك سنة

2013، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (4سنوات) أنشئ بهدف حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء، وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية

للمستثمرين فيو، كان الغرض منها توفير فرص استثمارية تحقق عائد للمستثمرين وتوفر موارد مالية حقيقية للدولة دون ضغوط تضخمية إلى جانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في السودان. (بنك السودان اتظركزي، 2018، الصفحات 80-81).

3.8 صكوك إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور) : هي عبارة عن صندوق استثماري

متوسط الأجل (3 سنوات) برأس مال قدره 758 مليون دولار أمريكي وبقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي للشهادة الواحدة وبعائد سنوي متوقع في حدود 7% تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو ما يعادلها.

أنشئ الصندوق سنة 2012 بهدف حشد اتظوارد من اتظستثمرين عن طريق عقد اتظضاربة اتظقيدة وتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء، حيث يتم تأجتَا لوزارة اتظالية عن طريق إجارة تشغيلية تنتهي بعرض الأصول للبيع في السوق بالسعر اتصاري ، بحيث يمكن لوزارة اتظالية الدخول في منافسة الشراء مع الآخرين .(بنك السودان اتظركزي ، 2014 ، صفحة77) تجدر الإشارة إلى أنه بدأ العمل بصكوك (نور) سنة 2012 وانتهى في سنة 2013. (شركة السودان للخدمات اتظالية اتظحدودة ،2015،صفحة 18) .

1. صكوك صندوق الذهب (بريق) : هي عبارة عن صكوك قصيرة الأجل تم إصدارها بداية نوفمبر 2018 بواسطة

شركة السودان للخدمات اتظالية نيابة عن بنك السودان اتظركزي ، بموجب قانون سلطة تنظيم أسواق اتظال لسنة 2016 ، وقانون سوق اتطرطوم للأوراق اتظالية لسنة 2016 في حدود عام قابل للتجديد ، وهي صكوك استثمارية قائمة على صيغة اتظضاربة اتظقيدة (شراء بيع الذهب) ، اتعدف منها حشد اتظدخرات وتشجيع الاستثمار بتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين ، وتوفير أداة لإدارة السيولة بالإضافة إلى مساعدة بنك السودان اتظركزي في توفير موارد النقد الأجنبي وتطوير أسواق اتظال اتظحلية .

يوضح الجدول التالي موقف صكوك (شهادات) صندوق الذب (بريق) لسنة 2018.

جدول11 : مبيعات شهادات صندوق الذهب (بريق) لسنة 2018.

السنوات	رأس اتظال السوقي	عدد الأسهم اتظتداولة	عدد الصكوك اتظتداولة
الشركات والصندوق	1.206.522	1.206.5	78.1
اتصمهور	338.403	338.4	21.9
الإجمالي	1.544.925	1.544.9	100.0

اتظصدر : بنك السودان اتظركزي ، التقرير السنوي لسنة 2018 ، ص82.

يتضح من الجدول 01 أن الشركات والصندوق تأخذ النصيب الأكبر من الشهادات المباعة فهي تستحوذ على 1206522 شهادة بنسبة مساهمة 78.1% من إجمالي الشهادات المباعة بينما كان نصيب الجمهور 338403 شهادة بنسبة مساهمة 21% من إجمالي الشهادات المباعة .

خلاصة الفصل :

تزايد الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية في بعض البلدان الإسلامية بصفة خاصة (السودان ، ماليزيا) ، مما أسهم في نموها ،وتعد السودان وماليزيا من الدول الإسلامية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية ، أصبحت ماليزيا اليوم تقدم عددا كبيرا من الخدمات المصرفية ، وهو ما ساهم في تسجيل نمو سريع على مستوى صناعة التمويل الإسلامي واستقطاب أكبر المؤسسات المالية العالمية ، ما جعلها وجهة يختارونها لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي .

الملاحـــــــق

الشكل01 : "الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال رؤية "2020 (بالمليار دولار)

الوحدة :مليار دولار

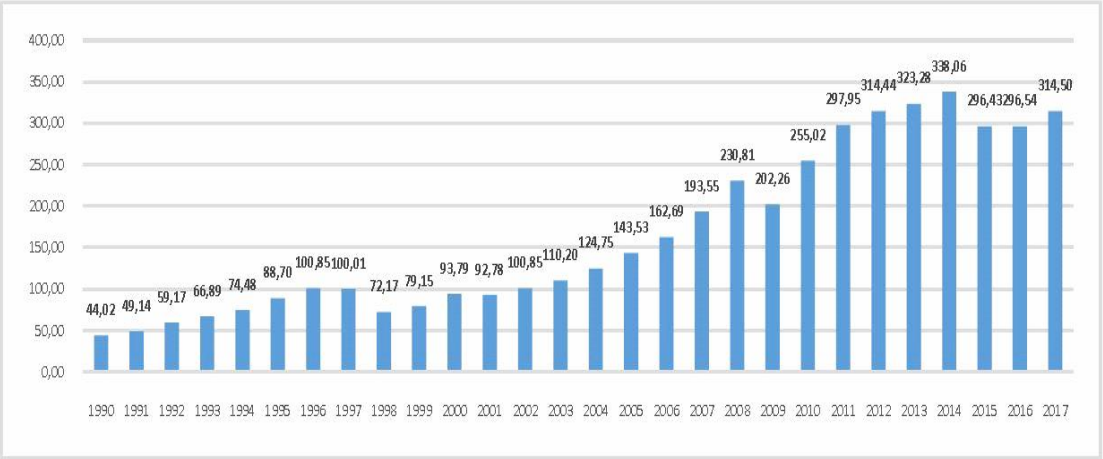

المصدر: احصائيات البنك العالمي

الشكل2:" تطور مؤشر الدخل الفردي الماليزي ضمن رؤية 2020"

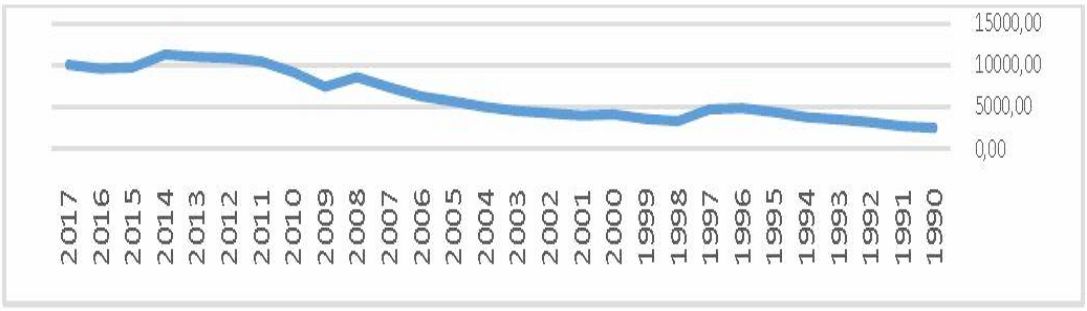

المصدر:إحصائيات البنك العالمي

الشكل3: "تطور مؤشر تكوين رأس المال الثابت ضمن رؤية ماليزيا 2020"

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

الشكل3:"تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا(1998-2017)"

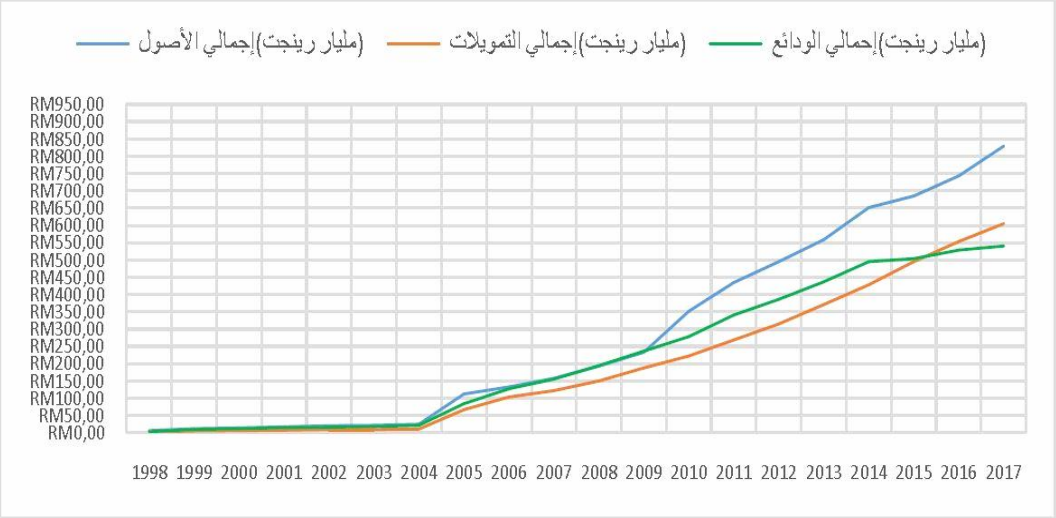

المصدر:التقارير السنوية للبنك الماليزي للسنوات المذكورة؛

(GIFR,2017)(departement of statistics Malaysia,2017)

الجدول12: "الارتباط بين الناتج المحلي الخام وبعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية " 1998-2017"

	GDP الناتج المحلي الإجمالي	Total Assets إجمالي أصول المصارف الاسلامية	Total Financing إجمالي التمويلات من المصارف الأسلامية	Total Deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية
GDP معامل ارتباط بيرسون الناتج المحلي الإجمالي sig(bilateral) عدد السنوات	1 20	.970** .000 20	.961 ** .000 20	.986** .000 20
Tatal Assets معامل ارتباط بيرسون اجمالي أصول sig(bilateral) المصارف الإسلامية عدد السنوات	.970** .000 20	1 20	.994** .000 20	.991** .000 20
Toatal Financing معامل ارتباط بيرسون اجمالي التمويلات sig(bilateral) من المصارف الإسلامية عدد السنوات	.961** .000 20	.994** .000 20	1 20	.984** .000 20
Total deposits معامل ارتباط بيرسون اجمالي الودائع sig(bilateral) للمصارف الإسلامية عدد السنوات	.986** .000 20	.991** .000 20	.984** .000 20	1 20

.** ارتباط قوي عند درجة معنوية0.01(bilateral) .

المصدر:مخرجاتSPSS لمعامل الارتباط بين الناتج المحلي الماليزي وبعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية.

الجدول13:الارتباط بين دخل الفرد الماليزي وبعض مؤشرات الصيرفة الاسلامية1998-2017

		GDP الناتج المحلي الإجمالي	Total Assets إجمالي أصول المصارف الاسلامية	Total Financing إجمالي التمويلات المصارف الأسلامية	Total Deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية
per GDP cabita الدخل الفردي	معامل ارتباط بيرسون (sig(bilateral عدد السنوات	1 20	.945** .000 20	.932** .000 20	.972 ** .000 20
Tatal Assets اجمالي أصول المصارف الإسلامية	معامل ارتباط بيرسون (sig(bilateral عدد السنوات	.945** .000 20	1 20	.994** .000 20	.991** .000 20
Toatal Financing اجمالي التمويلات من المصارف الإسلامية	معامل ارتباط بيرسون sig(bilateral) عدد السنوات	.932** .000 20	.994** .000 20	1 20	.984** .000 20
Total deposits اجمالي الودائع للمصارف الإسلامية	معامل ارتباط بيرسون (sig(bilateral) عدد السنوات	.972** .000 20	.991** .000 20	.984** .000 20	1 20

.** ارتباط قوي عند درجة معنوية0.01(bilateral) .

المصدر:مخرجات SPSS لمعامل ارتباط بين دخل الفرد الماليزي وبعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية

الجدول14 : الارتباط بين دخل الفرد الماليزي وبعض مؤشرات الصيرفة الاسلامية1998-2017

		Fixed cabital formation تكوين رأس المال الثابت	Total Assets إجمالي أصول المصارف الاسلامية	Total Financing إجمالي التمويلات من المصارف الأسلامية	Total Deposits إجمالي الودائع للمصارف الإسلامية
Fixed cabital formatin تكوين رأس المال الثابت	معامل ارتباط بيرسون (sig(bilateral عدد السنوات	1 20	.990** .000 20	.982 ** .000 20	.994** .000 20
Tatal Assets اجمالي أصول المصارف الإسلامية	معامل ارتباط بيرسون (sig(bilateral عدد السنوات	.990** .000 20	1 20	.994** .000 20	.991** .000 20
Toatal Financing اجمالي التمويلات من المصارف الإسلامية	معامل ارتباط بيرسون sig(bilateral) عدد السنوات	.982** .000 20	.994** .000 20	1 20	.984** .000 20
Total deposits اجمالي الودائع للمصارف الإسلامية	معامل ارتباط بيرسون (sig(bilateral) عدد السنوات	.994** .000 20	.991** .000 20	.984** .000 20	1 20

.** ارتباط قوي عند درجة معنوية0.01(bilateral) .

المصدر:مخرجاتSPSS لمعامل الارتباط بين دخل الفرد الماليزي وبعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية.

الخاتمـــــــة

ان ظاهرة التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي تحمل في طياتها الكثير من الأهداف أهمها جذب العديد من العملاء والسعي نحو تعظيم الأرباح، كون أن هذا الأخير يختلف اختلافا جوهريا بصفته قائمة على أساس عقائدي طبقا للشريعة الإسلامية، ويقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة بخلاف النظام التقليدية القائم على نظام الفائدة.

وتختلف آليات التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي من دولة إلى أخرى، فهناك دول قامت بتحول كلي لنظامها المصرفي ومثال عن ذلك النظام المصرفي السوداني، وأخرى قامت بالتحول

لجزئي وذلك بتبني نظام مصرفي مزدوج وذلك عن طريق فتح فروع إسلامية متكاملة كما في حالة ماليزية ، أو هناك دول قامت بعملية التحول عن طريق فتح نوافذ إسلامية وذلك تمهيدا لتحويل نظامها لمصرفي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامي مثل الجزائر.

من خلال استعراضنا لدراستنا هاته تم التوصل إلى النتائج التالية :

– التحول للنظام المصرفي الإسلامي هو تغيير جذري أو نسبي في أعمال البنوك التقليدية وانتقال للعمل بأحكام الشريعة الإسلامية؛

– يتم تفعيل نظام الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية بتوفير عدة متطلبات قانونية، شرعية دارية؛

– تواجه المصارف التقليدية التي أقدمت على التحول مجموعة من العقبات سواء كان تحولا جزئيا أو كليا؛

– قامت السلطات النقدية للسودان بتحويل كلي لنظامها المصرفي إلى نظام مصرفي إسلامي وذلك بالاعتماد على أسلوب التدرج في تحوها، وأصبحت المصارف تعمل وفق رقابة واشراف البنك المركزي الذي حول أدواته وسياسته إلى المنهج الإسلامي؛

– تبنت ماليزيا نظام مصرفي مزدوج تمثل في فتح فروع متكاملة ومتخصصة في المصرفية الإسلامية؛

– إن وجود قوانين وتشريعات تنظم العمل المصرفي الإسلامي في كل من السودان وماليزية ساعدت في نجاعة النظام المصرفي الإسلامي فيها؛

– كانت بداية العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر بإنشاء بنك البركة في بداية التسعينات من القرن الماضي، ومصرف السلام عام 2008

– عرفت المنظومة البنكية الجزائرية العديد من الإصلاحات لعل من أهمها الترخيص للبنوك الخاصة بمزاولة نشاطها على مستوى الساحة البنكية الجزائرية بما فيها البنوك الإسلامية؛

– قام المشرع الجزائري بوضع نظام خاص بتنظيم الصيرفة الإسلامية إلا أنه واجه جملة من العراقيل التي أدت لإلغائه دون تطبيقه لكن مع تزايد رغبة المجتمع في التعامل المالي الموافق لأحكام الشريعة الإسلامية ولوجود إرادة سياسية لبناء اقتصاد متوازن فقد أقدم بنك الجزائر

بإصدار نظام رقم)80-08(الخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وذلك بغيت مواكبة المالية الإسلامي؛

– تعد تجربة التحول الماليزية تجربة ناجحة ورائدة في الصيرفة الإسلامية حيث يعد نموذج الصيرفة الإسلامية في ماليزيا واحدا من أكثر الأنظمة المصرفية الإسلامية المتطورة في العالم.

مما سبق نجد ان التجربة السودانية والماليزية اكثر نجاحا من التجربة الجزائرية التي تعتبر في البدايات، والتي يمكن لها الاستفادة من التجارب السابقة التجربة الماليزية والسودانية وذلك عن طريق التحول التدريجي للنظام المصرفي الإسلامي، مع الحفاظ على النظام المصرفي التقليدي في العديد من البنوك كي لا تواجهها عقبات سير المنضومة المصرفية فيها، و مما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية :

* من الضروري تشجيع ودعم إنشاء مصارف إسلامية في الجزائر، كونها تعتبر بديلا هاما للمعاملات المصرفية الربوية خاصة أننا في مجتمع مسلم ترفض غالبيته التعامل مع أي شيء له علاقة بالفائدة (الربا)؛

* تسهيل فتح فروع أو شبابيك تقدم خدمات مصرفية إسلامية والسماح لها بإضافة علامات مميزة لها إلى شعار البنك أو المؤسسة المالية؛

* إعطاء النظام مرونة أكثر من خلال توسيع مهام هيئات الرقابة الشرعية بالمساهمة في تطوير وابتكار منتجات جديدة؛

* ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية كون أن الجزائر تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والهدف الرئيسي للصيرفة الإسلامية هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

* إذا كانت المصارف الإسلامية قوة دافعة للاقتصاد وليست معوقة له فلما لا نعتمد هذه المصارف وذلك بوضع قوانين وتشريعات تفرض المنظومة المصرفية التعامل بأحكام الصيرفة وانشاء مدارس وتكوينات متخصصة لرفع الكفاءات في هذا المجال .

قائمة المصادر والمراجع

1- الياس عبدالله أبو الهيجاء : تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية –دراسة حالة الاردن-بكالوريوس محاسبة – جامعة اليرموك ،2007-ص18.

2_ عبيد محمد : مبادئ التمويل الاسلامي في مواجهة الازمات ،الملتقى الوطني الاول حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ، جامعة محمد بوضياف – مسيلة ، الجزائر ، ص7 .

4- د. علي محبوب – د.علي سنوسي : سياسات دعم المقاولاتية في تفعيل التمويل الاسلامي للقطاع الزراعي في الجزائر ، الملتقى العلمي الوطني حول المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية ، جامعة محمد بوضياف .مسيلة ، الجزائر ص 9 .

5- الطاهر بن خيرة : أدوات التميل الإسلامي كبديل لتمويل الاقتصاديات النامية ، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ، جامعة محمد بوضياف –مسيلة – الجزائر ص8.

6_ رانيا فراح : دور التميل الإسلامي في دعم وتفعيل الإستثمار في الجزائر – دراسة حالة – بنك البركة – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، علوم اقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2018 -2019 ، ص17.

7- علي صاري : قراءة الفروق الأساسية بين النظام المالي الإسلامي والتقليدي وفعالية كل منهافي تحقيق عمليات التنمية ، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية – جمعة محمد بوضياف – المسيلة –2019 – ص 4-5 .

8_ حياة سليماني ، عبداللطيف دحية : دور صندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي ، مجلة العلوم الإنسانية ، مجلد 7/ع2 ، جامعة ام البواقي 2020 ، ص679.

9- سيف هشام ، صباح فخري : صيغ التمويل الإسلامي ، ماجيستر العلوم المالية والمصرفية ،كلية اقتصاد ، جامعة حلب ، ص3.

10_ اسماعيل خلف الله : مدى نجاح البنوك الإسلامية واندماجها داخل الإقتصاد الجزائري ، دار الامام مالك للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مارس 2018-ص62.

11- فاطمة دهيمي ، نور الهدى عيسو : دور البنوك الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي – دراسة حالة بنك الجزائر (1990-2020) ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية ، جامعة محمد بوضياف – مسيلة 2020-2021 ، ص 28.

12- منذر القحف ،حوار حول الوساطة المالية و البنوك الإسلامية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي ، مجلد 13 ، 20001،ص 92

13_ منذر قحف ،الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم ،دار والفكر،دمشق،2000م ، ص-ص 182 183

14- محمود الأنصاري ، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية، 1983 م ، ص 25

15_ رفيق يونس المصري، التنمية الإسلامية أو المحاولة جديدة في الربا والفائدة والبنك، 1977م،ص 280.

16- حسين علي قبلان : دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات- دراسة حالة الجمهورية العربية السورية- رسالة ماجستير، دمشق، سوريا، 2008،ص 26ص 27

17- احمد النجار: تجربة بنوك الادخار المحلية التي ولدت في مطلع الستينات من القرن الماضي، التي تم تنفيذها في الريف المصري خلال ثلاث سنوات ونصف .

18- حسين علي قبلان : دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات- دراسة حالة الجمهورية العربية السورية- رسالة ماجستير، دمشق، سوريا، 2008،ص 26ص 27

19- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة : تطوير السيارة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعه ورقلة ، قاصدي مرباح ، الجزائر، العدد سبعة، 2009 2010، صفحه 380

20- وفاء احمد محمد: الوساطة المالية في البنوك الإسلامية بحث تطبيقي في المصرف العراقي الاسلامي، مجلة الاستاذ، العدد 2001 ، 2012 ص_ 840 - 841

21- حسين محمد سمحان ،سهيل احمد سمحان: النقود و المصارف ،دار المسيرة ،عمان- الاردن، 2010،ص 189

22 – عادل عبد الفضيل عيد : الربح والخسارة في المعاملات المصارف الاسلامية ، دارالفكرالجامعي،الاسكندرية- مصر- ، 2007،ص 399- 400.

23 – بن ابراهيم الغالي: ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر وتوزيع، عمان- الاردن-، 2012ص 27.

24– محمود عبدالعال : المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الاسلامي ،دار القلم ،الامارات العربية المتحدة- دبي- 2013،ص –ص : 46- 47.

25- شوقي بورقبة ، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية ،دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الاجراءات و التكلفة ، الطبعة الاولى ،عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، اربد، الاردن ، 2013، ص 127,129 .

26- خضراوي نعيمة، "إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 86-88..

27 _عيشوش عبدو ، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية ، مذكرة ماجستير ،كلية علوم اقتصادية و علوم التسير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص تسويق ، جامعة حاج لخضر باتنة ، الجزائر 2008-2009 ، ص 63

28- عبد عزيز ميلودي ، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الاسلامية ، دراسة قياسية لحالة بنك البركة ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكمي ، جامعة الجزائر ، 2006- 2007 ، ص 82.

29-سليمان ناصر، العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع والآفاق، مداخلة مقدمة في الملتقى النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، جامعة ورقلة، قالمة، الجزائر، يومي 5-6 نوفمبر 2001، ص: 6.

30-وهيبة خروبي ، تطور الجهاز المصرفي و معوقات البنوك الخاصة في الجزائر ، مذكرة ماجيستار ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة سع دحلب البليدة ، الجزائر ، جوان 2005،ص 149-151.

31- ابتسام ساعد ، رابح خوني (سبتمبر2017) : تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا . مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية (العدد 30) ، ص 345.

32- ابتسام ساعد ، رابح خوني (سبتمبر2017) : تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا . مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية (العدد 30) ، ص 345.

33- بلال محمد سعيد المصري . 2016 : تجربة ماليزيا في التنمية الإقتصادية (دروس مستفادة) – غزة – جامعة الأزهر .

34-بوريب خديجة : النموذج التنموي الماليزي . المنطلقات ، الواقع والتحديات المستقبلية ، ملتقى دولي – مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ص 280، الجزائر – جامعة قالمة

35- فيصل شياد ، واسماعيل مومني : مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الإقتصادي : دلائل تجريبية من ماليزيا . مجلة رؤى اقتصادية العدد 11 ،ص 462.

36-سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز ، 2015 : الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) : تجربة ماليزيا – مجلة العلوم الاإقتصادية المجلد العاشر (العدد الثامن والثلاثون) ص 122.

37-بوريب خديجة : النموذج التنموي الماليزي / المنطلقات ، الوقع والتحديات المستقبلية ، ملتقى دولي : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي ص280 الجزائر – جامعة قالمة .

38-حدة رايس 2009 : دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية (الإصدار – الطبعة الأولى) القاهرة – إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع .

39- المرجع نفسه .

40- سامي عبيد محمد ، عدنان هادي جعار : الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) : تجربة ماليزيا – مجلة العلوم الإقتصادية ، المجلد العاشر ، العدد الثامن والثلاثون – ص 122.

41- موقع بنك البركة . www. albaraka-bank. com le;03/03/2015.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن لمرجيش أحمد عبد الباسط المولود(ة) بتاريخ: 08/11/1999 ب: بن سرور

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ~~س~~.) رقم: 20/10 23838 الصادرة بتاريخ: 02/02/2017 عن: بلدية بن سرور

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: نقدي و بنكي خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: التمويل الإسلامي كآلية لتمويل الاقتصاد

دراسة حالة الجزائر مقارنة بدول أخرى

= 2020 - 1990 =

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 19/06/2022

نظرا لثبوت التوقيع
التمس: 19 جوان 2022
بتاريخ:

رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
بلايلي محمود

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب.(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
م: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: عايد سمير ..... المولود(ة) بتاريخ: 1995/07/29 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200343063 الصادرة بتاريخ: 2016/04/25 عن: بلدية حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: نقدي بنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: التمويل الإسلامي كآلية لتمويل الاقتصاد

« دراسة حالة الجزائر مقارنة بدول أخرى »

(2020 - 1990)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/14

شوهد على التوقيع
السيد: ...
حمام الضلعة في: 14 جوان 2022
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه التصرف الإقليمي
عمراي فيصل

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .